

حقوق الانسان والحريات



العراق واقليم كردستان وممارسات حقوق الإنسان

تقرير وزارة الخارجية الامريكية/مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤. تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة . الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة. تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير . وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... ههلو ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

الاشراف اللغوي

عبدالله علي سعيد

* الترجمة والتحرير: المرصد

ملخص تنفيذي: العراق جمهورية دستورية برلمانية. اعتبرت الانتخابات البرلمانية التي جرت في ١٠ أكتوبر / تشرين الأول حرة ونزيهة بشكل عام. تمت مراقبة الانتخابات من قبل الاتحاد الأوروبي ومنظمات المجتمع المدني المحلية وراقبتها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. أشار مراقبو الانتخابات المحليون والدوليون إلى التحسينات الإجرائية والشفافية للعملية الانتخابية خلال انتخابات ٢٠١٨. لكنهم أشاروا إلى أن أعمال العنف والترهيب التي مارستها الميليشيات شبه العسكرية في الأشهر التي سبقت الانتخابات قد أثرت على الأرجح على اختيار الناخبين وإقبال الناخبين.

وجاءت الانتخابات بسبب احتجاجات واسعة النطاق بدأت في أكتوبر ٢٠١٩ وأدت إلى استقالة رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي في ديسمبر ٢٠١٩. وصدق البرلمان على رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في مايو ٢٠٢٠.

تعمل العديد من قوات الأمن المحلية في جميع أنحاء البلاد. قوات الأمن العراقية منظمة إدارياً ضمن وزارتي الداخلية والدفاع ، وكذلك داخل جهاز مكافحة الإرهاب شبه الوزاري. وزارة الداخلية هي المسؤولة عن إنفاذ القانون المحلي والحفاظ على النظام ؛ وهي تشرف على الشرطة الاتحادية ، والشرطة الإقليمية ، وخدمة حماية المنشآت

، والدفاع المدني ، وإدارة فرض الحدود. شرطة الطاقة ، التابعة لوزارة النفط ، مسؤولة عن حماية البنية التحتية للطاقة. كما تقوم القوات العسكرية التقليدية التابعة لوزارة الدفاع بعمليات مكافحة الإرهاب والأمن الداخلي بالتعاون مع وزارة الداخلية. يتبع جهاز مكافحة الإرهاب رئيس الوزراء مباشرة ويشرف على قيادة مكافحة الإرهاب. تنظيم يضم ثلاثة أوعية



**DEMOCRACY
HUMAN
RIGHTS
LABOR**
U.S. DEPARTMENT OF STATE

من قوات العمليات الخاصة. تقدم وكالة استخبارات جهاز الأمن القومي تقاريرها مباشرة إلى رئيس الوزراء.

كافحت القوات المسلحة النظامية وهيئات إنفاذ القانون المحلية في البلاد للحفاظ على النظام داخل البلاد ، وتعمل بالتوازي مع لجنة الحشد الشعبي ، وهي منظمة عسكرية جامعة برعاية الدولة وتتألف من حوالي ٦٠ جماعة ميليشياوية ، تُعرف أيضاً باسم قوات الحشد الشعبي. على الرغم من أن قوات الحشد الشعبي جزء من قوات الأمن العراقية وتتلقى تمويلاً من ميزانية الدفاع الحكومية ، إلا أن عملياتها غالباً ما تكون خارج سيطرة الحكومة وتتعارض مع سياسات الحكومة. معظم أعضاء وحدة التعبئة الشعبية هم من العرب الشيعة ، مما يعكس التركيبة السكانية للبلد ، في حين أن العرب السنة واليزيديين والمسيحيين ومجموعات الأقليات الأخرى يميلون إلى تنظيم وحداتهم الخاصة ، والتي تعمل بشكل عام داخل مناطقهم الأصلية أو بالقرب منها.

الحزبان السياسيان الكرديان الرئيسيان ، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني ، لكل منهما جهاز أمني مستقل. بموجب الدستور الاتحادي ، يحق لحكومة إقليم كردستان الحفاظ على قوات الأمن الداخلي ، لكن يسيطر الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني بشكل منفصل على وحدات عسكرية إضافية من البشمركة ، فضلاً عن قوات شرطة منفصلة تحت اسم وزارة الداخلية التابعة لحكومة إقليم كردستان.

كما يسمح الدستور بجهاز أمن داخلي مركزي ومنفصل للأسايش. مع ذلك ، يحتفظ كل من الحزب الديمقراطي

الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بقوات الآسايش. كما يحتفظ الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بأجهزة استخبارات منفصلة ،

لم تحتفظ السلطات المدنية الفيدرالية بالسيطرة الفعالة على بعض عناصر قوات الأمن ، لا سيما وحدات معينة من قوات الحشد الشعبي المتحالفة مع إيران ولجنة الحشد الشعبي. أدت الحدود الإدارية غير المحددة والأراضي المتنازع عليها بين إقليم كردستان العراق والحكومة المركزية إلى ارتباك حول اختصاص قوات الأمن والمحاكم. ارتكب عناصر من قوات الأمن انتهاكات عديدة وموثقة.

شهدت البلاد احتجاجات واسعة النطاق في بغداد والعديد من المحافظات ذات الأغلبية الشيعية ابتداءً من عام ٢٠١٩ واستمرت حتى منتصف عام ٢٠٢٠ ، مع ورود تقارير عن مقتل أكثر من ٥٠٠ مدني وإصابة ٢٠٠٠٠ أو أكثر. استمرت خلال العام احتجاجات متفرقة وسط حملة عنف تستهدف النشطاء. لم تتخذ الحكومة سوى الحد الأدنى من الخطوات لتقديم المسؤولين عن أعمال العنف إلى العدالة.

تضمنت القضايا الهامة المتعلقة بحقوق الإنسان تقارير موثوقة عن:



**DEMOCRACY
HUMAN
RIGHTS
LABOR**
U.S. DEPARTMENT OF STATE

* القتل غير القانوني أو التعسفي ، بما في ذلك القتل خارج نطاق القضاء على يد الحكومة ؛

* حالات الاختفاء القسري من قبل الحكومة ؛

* التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة من قبل الحكومة ؛

* ظروف السجن القاسية والمهددة للحياة ؛

* الاعتقال والاحتجاز التعسفي ؛ التدخل التعسفي أو غير القانوني في الخصوصية ؛

* معاقبة أفراد الأسرة على الجرائم التي يُزعم أن الفرد ارتكبها ؛

* التجنيد أو الاستخدام غير القانوني للأطفال كجنود من قبل قوات الحشد الشعبي ؛

* قيود خطيرة على حرية التعبير ووسائل الإعلام ، بما في ذلك العنف أو التهديد بالعنف ضد الصحفيين ،

والاعتقالات غير المبررة والمحاكمات ضد الصحفيين ، والرقابة ، ووجود قوانين تشهير جنائية ؛

* قيود خطيرة على حرية الإنترنت ؛

* التدخل الجوهري في حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات ؛

* القيود على حرية حركة المرأة ؛

* إعادة القسرية للمشردين داخليا إلى مواقع واجهوا فيها تهديدات على حياتهم وحریتهم ؛

* التهديدات بالعنف ضد الأشخاص النازحين داخليا والعائدين الذين يُعتقد أنهم ينتمون إلى داعش ؛

* فساد حكومي خطير ؛

* الافتقار إلى التحقيق والمساءلة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي ؛

* الجرائم التي تنطوي على أعمال عنف تستهدف أفراد الأقليات العرقية ؛

* الجرائم التي تنطوي على عنف أو تهديدات بالعنف تستهدف المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية والمثليين وثنائيي الجنس

* قيود كبيرة على حرية العمال في تكوين الجمعيات

* وجود أسوأ أشكال عمل الأطفال.

اتخذت الحكومة ، بما في ذلك مكتب رئيس الوزراء ، بعض الخطوات لتحديد المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان أو التصريح بذلك ، والتحقيق معهم ومقاضاتهم ، ولكن نادرًا ما تعاقبهم.

عمل العديد من كبار المسؤولين الحكوميين وأفراد قوات الأمن ، بما في ذلك قوات الأمن العراقية والشرطة الاتحادية وقوات الحشد الشعبي وبعض الوحدات التابعة لأجهزة الأمن الداخلي التابعة لحكومة إقليم كردستان ، أسابش ، مع الإفلات من العقاب. اتخذت الحكومة بعض الخطوات لتحديد المسؤولين المتورطين في الفساد والتحقيق معهم ومقاضاتهم ومعاقبتهم.

على الرغم من انخفاض الأعداد ، استمر داعش في ارتكاب انتهاكات جسيمة وفظائع ، بما في ذلك القتل من خلال التفجيرات الانتحارية والعبوات الناسفة.

واصلت الحكومة التحقيقات والملاحقات القضائية في مزاعم انتهاكات داعش والفظائع ، وفي بعض الحالات ، لاحظت إدانة أعضاء مشتبه بانتماثهم إلى داعش بموجب قانون مكافحة الإرهاب.



القسم ١. احترام نزاهة الشخص

أ. الحرمان التعسفي من الحياة وغير ذلك من أعمال القتل غير المشروع أو ذات الدوافع السياسية.

وردت تقارير عديدة عن ارتكاب الحكومة أو وكلائها عمليات قتل تعسفية أو غير قانونية (انظر أيضًا القسم ١. ج ، التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، قضية هشام محمد).

كما انخرطت الميليشيات غير الحكومية والجماعات التابعة لداعش في عمليات قتل (انظر القسم ١.ج.١).

شهدت البلاد احتجاجات واسعة النطاق في بغداد والعديد من المحافظات ذات الأغلبية الشيعية بدأت في عام ٢٠١٩ واستمرت حتى منتصف عام ٢٠٢٠.

استمرت الاحتجاجات المتفرقة خلال العام وسط حملة مستمرة من العنف المستهدف ضد النشطاء. وفقًا للمفوضية العراقية العليا لحقوق الإنسان (IHCHR) ، قُتل ٥٩١ متظاهرًا منذ أكتوبر ٢٠١٩ حتى نهاية مايو.

خلال نفس الفترة ، ذكرت المفوضية العليا لحقوق الإنسان أن ٥٤ متظاهرًا ما زالوا في عداد المفقودين وأن هناك ٨٦ محاولة قتل للنشطاء ، تم تنفيذ ٣٥ منها بنجاح.

لم تتخذ الحكومة سوى الحد الأدنى من الخطوات لتقديم المسؤولين عن الوفيات إلى العدالة. أمر رئيس الوزراء بتشكيل لجنة تحقيق لتحديد ما إذا كان ينبغي متابعة الملاحقة. وتتكون اللجنة من وزارة الداخلية ووزارة الدفاع وجهاز الأمن الوطني وقيادة العمليات حيث وقع الحادث. كما حقق القضاء في الحوادث بناء على طلب عائلات الضحايا. على الرغم من وجود العديد من الاعتقالات المتعلقة بعمليات القتل المستهدف ، يبدو أن حالات قليلة تجاوزت مرحلة التحقيق.

أفادت منظمات حقوق الإنسان أن ميليشيات الحشد الشعبي المتحالفة مع إيران شاركت في القتل والختف والابتزاز في جميع أنحاء البلاد ، لا سيما في المحافظات المختلطة عرقياً ودينياً. تكررت أعمال القتل غير المشروع على أيدي مسلحين مجهولين وأعمال العنف ذات الدوافع السياسية في جميع أنحاء البلاد. في ٩ مايو / أيار ، أطلق مسلحون مجهولون يُزعم أنهم من ميليشيات الحشد الشعبي النار وقتلوا الناشط البارز وزعيم حركة الاحتجاج إيهاب الوزني بالقرب من منزله في كربلاء. وأثارت وفاة وزني احتجاجات في كربلاء شهدت إغلاق المتظاهرين للطرق والجسور بإطارات محترقة.

كما أحرق عشرات المتظاهرين الإطارات والمقطورات أمام القنصلية الإيرانية في الليلة نفسها.

وأعلنت الحكومة في مايو / أيار اعتقال اثنين من المشتبه بهم بناء على اعتراف مشتبته ثالث. ظلت القضية جارية.

ظل الوضع الأمني خلال العام غير مستقر في العديد من المناطق بسبب الهجمات المتقطعة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية والخلايا التابعة له.

معارك متفرقة بين قوات الأمن العراقية ومعاقلة تنظيم الدولة الإسلامية في المناطق النائية. وجود ميليشيات لا تخضع لسيطرة الحكومة بالكامل ، بما في ذلك بعض وحدات الحشد الشعبي ؛ والعنف الطائفي والعنفي والدوافع المالية.

ب. اختفاء

وردت أنباء متكررة عن حالات اختفاء قسري من قبل القوات الحكومية أو بالنيابة عنها ، بما في ذلك وحدات الشرطة الاتحادية وقوات الحشد الشعبي. في مايو / أيار ، أفاد مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أن ما لا يقل عن ٢٠ ناشطاً اختطفتهم «عناصر مسلحة مجهولة الهوية» ما زالوا في عداد المفقودين.

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

رغم أن الدستور يحظر التعذيب والإكراه على الاعتراف ، لا يوجد قانون يحدد الشروط القانونية والضمانات الإجرائية

لمنع التعذيب. وبالتالي ، فإن عدم الامتثال مكن من إخفاء ممارسة التعذيب في السجون ومراكز الاحتجاز والسجون عن الرقابة القانونية الفعالة. علاوة على ذلك ، لا يتم تعريف أنواع السلوك التي تشكل تعذيباً قانونياً بموجب القانون ، ويمنح القانون القضاة السلطة التقديرية الكاملة لتحديد ما إذا كان اعتراف المدعى عليه مقبولاً ، في كثير من الأحيان دون اعتبار لطريقة الحصول عليه. قبلت المحاكم بشكل روتيني الاعترافات القسرية كدليل ، والتي كانت في بعض قضايا مكافحة الإرهاب المتعلقة بداعش هي الدليل الوحيد الذي تم النظر فيه.

أشارت تقارير عديدة من منظمات غير حكومية محلية ودولية إلى أن المسؤولين الحكوميين استخدموا التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية ، المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة. عملت الشرطة الاتحادية ، وقوات الحشد الشعبي ، وبعض وحدات قوات الأمن الداخلي التابعة لحكومة إقليم كردستان (KRG) ، مع الإفلات من العقاب. على سبيل المثال ، في ٢٨ يوليو / تموز ، تداولت وسائل التواصل الاجتماعي على نطاق واسع أنباء عن وفاة الشاب هشام محمد ، الذي تعرض للضرب المبرح من قبل ضباط الشرطة أثناء اعتقاله من قبل مديرية مكافحة الجرائم في محافظة البصرة. وأكد محاميه أن محمد اعتقل بسبب تشابه اسمه مع هارب متهم بالقتل. توفي محمد متأثراً بجراحه بعد أن ورد أن ضباط الشرطة استخدموا التعذيب لانتزاع اعتراف. وشكلت وزارة الداخلية لجنة تحقيق لكن لم يتم نشر نتائجها.

كما في السنوات السابقة ، كانت هناك تقارير موثوقة تفيد بأن القوات الحكومية ، بما في ذلك الشرطة الاتحادية وجهاز الأمن الوطني وقوات الحشد الشعبي ، أساءت وعذبت الأفراد - لا سيما العرب السنة - أثناء الاعتقال والاحتجاز السابق للمحاكمة وبعد الإدانة. وثق سجناء سابقون ومعتقلون ومنظمات حقوقية



دولية حالات تعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في منشآت تديرها وزارة الداخلية ، وبدرجة أقل ، في مراكز الاحتجاز التي تديرها وزارة الدفاع.

أفادت منظمات حقوق الإنسان أن كلاً من وزارتي الداخلية والدفاع عذبوا المحتجزين. وبحسب مسؤولي الطب الشرعي الحكوميين ، ظهرت على بعض الضحايا علامات الضرب المفرط ، بالإضافة إلى كسور في العظام. أفادت منظمات غير حكومية محلية أن الوفيات في مرافق الاحتجاز على ذمة المحاكمة ، وسجون الترحيل ، والسجون كانت بسبب استمرار التعذيب المنهجي والظروف السيئة في مراكز الاحتجاز.

أوضاع السجون والمعتقلات

كانت ظروف السجن ومراكز الاحتجاز قاسية ومهددة للحياة في بعض الأحيان بسبب نقص الغذاء والاكتظاظ الشديد والاعتداء الجسدي والظروف الصحية والرعاية الطبية غير الملائمة وخطر الإصابة بفيروس كورونا وغيره من الأمراض المعدية.

في يونيو / حزيران ، أعلنت وزارة العدل أنها نفذت حملة تطعيم لجميع نزلاء سجونها ضد COVID-19. وأكد المتحدث باسم الوزارة أنه تم تطعيم العاملين بالسجون وأنه لم يتم تسجيل أي حالات إيجابية منذ مايو.

الظروف المادية:

كان الاحتفاظ في السجون التي تديرها الحكومة مشكلة منهجية تفاقمت بسبب عدد أعضاء داعش المزعومين المحتجزين من قبل الحكومة. أدارت دائرة الإصلاح العراقية، وهي جزء من وزارة العدل، ٢٩ منشأة في البلاد. أدارت وزارات العدل والدفاع والداخلية ٢٤ مركز احتجاز. في أغسطس / آب، حذر مسؤول كبير في وزارة العدل من أن الاحتفاظ في السجون التي تديرها وزارة العدل قد يؤدي إلى انتشار الأمراض المعدية. في سبتمبر / أيلول، أفاد مسؤول كبير بوزارة العدل بأن المرافق الإصلاحية الخمسة للأحداث تضم أكثر من ١٥٠ في المائة من طاقتها القصوى، وأن أكثر من نصف الأحداث محتجزون بسبب إدانات تتعلق بالإرهاب. نشرت المنظمات غير الحكومية المحلية صوراً لزنائين السجون المكتظة ودعت الحكومة إلى تحسين أوضاع السجون، وخاصة سجون الأحداث. وفقاً لبيانات وزارة العدل، في السجون التي احتجزت فيها نساء مزعومات بانتمائهن إلى داعش، احتجزت السلطات أيضاً أطفالاً حتى سن ١٢ عاماً مع أمهاتهم. نشر المرصد العراقي لحقوق الإنسان صوراً لأحداث محتجزين مع الكبار في معتقلات محافظة نينوى. في أكتوبر / تشرين الأول، أفرجت وزارة العدل عن ٦٨ حدثاً بموجب عفو خاص، وفي أغسطس / آب، ذكر مسؤول كبير بالوزارة أن ١٣٠٠ نزيل، بينهم ٨٦ حدثاً، تلقوا عفوًا خاصًا للحد من الاحتفاظ.



**DEMOCRACY
HUMAN
RIGHTS
LABOR**
U.S. DEPARTMENT OF STATE

في جميع أنحاء إقليم كردستان العراق،
كان هناك ستة مراكز إصلاحية:

ثلاثة للسجناء الذكور وثلاثة للسيدات
والأحداث المحتجزين قبل المحاكمة
والسجناء.

احتجزت المراكز المخصصة للنساء والأحداث كلاً من المحتجزين على ذمة المحاكمة والسجناء، بينما احتجز المحتجزون السابقون للمحاكمة في أقسام الاحتجاز بمراكز الشرطة في جميع أنحاء إقليم كردستان العراق. تجاوز العدد الإجمالي للمعتقلين السعة المحددة لكل منشأة. أفادت "هيئة حقوق الإنسان المستقلة في إقليم كردستان - IHRCKR" في سبتمبر / أيلول أن إصلاحية أربيل، على سبيل المثال، التي تم بناؤها لإيواء ٩٠٠ محتجز، تضم ١٨٧٥ نزيلًا. في بعض مراكز الاعتقال والسجون التي تديرها الشرطة، احتجزت سلطات حكومة إقليم كردستان أحياناً الأحداث في نفس الزنانات مع البالغين. ذكرت IHRCKR أن المراكز الإصلاحية في إقليم كردستان العراق عانت من مشاكل طويلة الأمد من الاحتفاظ وعدم كفاية المياه والصرف الصحي ومرافق النظافة، واستخدام العنف أثناء الاحتجاز الأولي، والبنية التحتية القديمة في مراكز النساء والأحداث. كما أثر انتشار جائحة COVID-19 سلباً على صحة السجناء، وتوفي العديد في الحجز. لم يكن الطاقم الطبي المحدود قادراً على توفير الخدمات الطبية المناسبة لجميع السجناء.

الإدارة:

أفادت الحكومة بأنها اتخذت خطوات لمعالجة مزاعم سوء المعاملة في السجون ومراكز الاحتجاز التي تديرها الحكومة ، لكن لم يُعرف مدى هذه الخطوات.

أكدت منظمات حقوقية محلية ودولية على حد سواء أن القضاة أخفقوا في كثير من الأحيان في التحقيق في مزاعم ذات مصداقية بأن قوات الأمن عذبت المشتبه بهم بالإرهاب وغالبا ما أدانت المتهمين بناء على اعترافات بالإكراه فقط. بالإضافة إلى ذلك ، على الرغم من إثارة مخاوفهم ، تجاهلت السلطات علامات التعذيب الجسدية ، وبدا أن إجراءات الشكاوى لم تكن عادلة أو فعالة. اختار العديد من المعتقلين عدم الإبلاغ عن مثل هذه المعاملة بسبب انعدام الثقة أو الخوف من الانتقام.

قامت سلطات السجون ومراكز الاحتجاز أحيانا بتأخير الإفراج عن المعتقلين أو النزلاء الذين تم تبرئتهم بسبب عدم تسجيل السجناء أو مشاكل بيروقراطية أخرى ، أو ابتزازهم رشواى من السجناء قبل إطلاق سراحهم في نهاية فترة عقوبتهم. أفادت مجموعات حقوقية دولية ومحلية أن السلطات في حالات عديدة منعت الزيارات العائلية للمحتجزين والمدانين. يُزعم أن الحراس طلبوا رشواى أو ضربوا المحتجزين عندما طلب المحتجزون الاتصال بأقاربهم أو محاميهم. طبقت حكومة إقليم كردستان إجراءات غير

متسقة لمعالجة مزاعم الانتهاكات من قبل ضباط وزارة الداخلية في حكومة إقليم كردستان أو قوات الأمن التابعة لحكومة إقليم كردستان. أفادت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) في أغسطس / آب وديسمبر / كانون الأول أن بعض سجون إقليم كردستان العراق أخفقت في احترام المعايير الأساسية



والضمانات الإجرائية وأن الآليات القائمة لتلقي شكاوى التعذيب لا يبدو أنها فعالة أو توفر سبل انتصاف.

المراقبة المستقلة:

سمحت سجون مصلحة السجون بزيارات منتظمة من قبل مراقبين مستقلين غير حكوميين. بعد زيارات المراقبة الافتراضية بسبب COVID-19 في عام ٢٠٢٠ ، سُمح للمراقبين خلال العام مرة أخرى بزيارات فعلية إلى السجون. في حين أن هذه الزيارات كانت غير منتظمة بسبب مخاوف COVID-19 في وقت مبكر من العام ، بحلول ديسمبر / كانون الأول ، أبلغت وزارة العدل عن ٤٠ زيارة إلى إصلاحيات البالغين و ٢٠ زيارة إلى إصلاحيات الأحداث قد تمت. كما تضمنت الزيارات تقديم الدعم الفني والصحي والتدريب.

د. التوقيف أو الحجز التعسفي

يحظر الدستور والقوانين الاعتقال والاحتجاز التعسفيين وينص على حق أي شخص في الطعن في قانونية اعتقاله أو احتجازه في المحكمة.

على الرغم من هذه الحماية ، كانت هناك تقارير عديدة عن عمليات اعتقال واحتجاز تعسفية ، في الغالب للعرب السنة ، بما في ذلك النازحين داخليا.

إجراءات التوقيف ومعاملة الموقوفين

يحظر القانون القبض على الأفراد أو حبسهم احتياطياً ، إلا بأمر من قاضٍ أو محكمة مختصة أو على النحو المنصوص عليه في قانون الإجراءات الجنائية.

يفرض القانون على السلطات تسجيل اسم المحتجز ومكان الاحتجاز وسبب الاحتجاز والأساس القانوني للاعتقال خلال ٢٤ ساعة من الاحتجاز - وهي فترة يمكن تمديدها إلى ٧٢ ساعة كحد أقصى في معظم الحالات. بالنسبة للجرائم التي يُعاقب عليها بالإعدام ، يجوز للسلطات احتجاز المتهم قانوناً طالما كان ذلك ضرورياً لإكمال الإجراءات القضائية. وزارة العدل مسؤولة عن تحديث وإدارة هذه السجلات.

يطالب القانون وزارتي الدفاع والداخلية وجهاز الأمن الوطني بوضع مبادئ توجيهية للقادة في مواقع ساحة المعركة لتسجيل تفاصيل المحتجزين في هذا السجل المركزي. يحظر القانون أيضاً أي كيان ،

أفادت منظمات حقوقية أن قوات الأمن العراقية ، ومن بينها الشرطة الاتحادية ، وجهاز الأمن الوطني ، وقوات الحشد الشعبي ، وكذلك قوات البشمركة والأسايش في إقليم كردستان ، كثيرا ما تجاهلت القانون.

أفادت وسائل إعلام محلية وجماعات حقوقية أن السلطات اعتقلت مشتبهين في مدهامات أمنية دون أوامر توقيف ، لا سيما



**DEMOCRACY
HUMAN
RIGHTS
LABOR**
U.S. DEPARTMENT OF STATE

بموجب قانون مكافحة الإرهاب ، وكثيراً ما احتجزت هؤلاء المعتقلين لفترات طويلة دون تهمة أو تسجيل.

أفادت الحكومة بشكل دوري عن المعتقلين ، عادة بعد أن خلصت إلى أنها تفتقر إلى الأدلة الكافية للمحاكم لإدانتهم ، لكن كثيرين آخرين ظلوا رهن الاحتجاز بانتظار مراجعة التهم الأخرى المعلقة.

يسمح القانون بالإفراج بكفالة عن المعتقلين الجنائيين (لكن ليس لأسباب أمنية). نادراً ما تفرج السلطات عن المعتقلين بكفالة. ينص القانون على أن القضاة يعينون محامياً مجانياً للمحتاجين.

كثيراً ما اشتكى المحامون المعينون لتمثيل المحتجزين من أن عدم كفاية الوصول إلى موكلهم أعاق التشاور المناسب بين المحامين / والموكل. في كثير من الحالات ، لم يتمكن المعتقلون من مقابلة محاميهم حتى موعد محاكمتهم المحدد.

الاعتقال التعسفي:

وردت تقارير عديدة عن الاعتقال التعسفي أو الاحتجاز غير القانوني من قبل القوات الحكومية ، بما في ذلك من قبل قوى الأمن الداخلي ، وجهاز الأمن الوطني ، وقوات الحشد الشعبي ، وقوات البشمركة ، والأسايش.

لا توجد إحصاءات موثوقة متاحة بشأن العدد الإجمالي لهذه الأفعال أو طول فترات الاحتجاز. تقاعست السلطات

في كثير من الأحيان عن إخطار أفراد الأسرة بالاعتقال أو مكان الاحتجاز ، مما أدى إلى الحبس الانفرادي إن لم يكن الاختفاء القسري.

كما أفادت منظمات إنسانية أن السلطات الفيدرالية ، في كثير من الحالات ، لم تبلغ المعتقلين بأسباب اعتقالهم أو التهم الموجهة إليهم. تضمنت تقارير عديدة عن الاحتجاز التعسفي أو غير القانوني أعضاء مشتبه بهم أو مؤيدين لداعش وشركائهم وأفراد عائلاتهم.

وردت تقارير عن قيام جماعات الحشد الشعبي المتحالفة مع إيران باحتجاز تعسفي أو غير قانوني للكرد والترکمان والمسيحيين وأعضاء آخرين من الأقليات في محافظة نينوى.

وردت تقارير عديدة عن تورط كتائب الحشد الشعبي ٣٠ و ٥٠ في عمليات ابتزاز واعتقالات غير قانونية وخطف واحتجاز أفراد دون أوامر توقيف. أشارت معلومات موثوقة تتعلق بإنفاذ القانون إلى أن اللواء ٣٠ في قوات الحشد الشعبي استمر في إدارة سجون سرية في عدة مواقع في محافظة نينوى ، والتي احتجزت أعداداً غير معروفة من المعتقلين الموقوفين على أساس طائفي وذرائع كاذبة. ويُزعم أن قادة اللواء ٣٠ في الحشد الشعبي أرغموا عائلات المعتقلين على دفع مبالغ كبيرة مقابل الإفراج عن أقاربهم.

أفادت منظمات حقوق الإنسان بشكل متكرر بأن سلطات حكومة إقليم كردستان احتجزت بشكل تعسفي صحفيين ونشطاء ومتظاهرين. وشملت هذه الاعتقالات أفراداً باتوا يُعرفون بمعتقلي بادينان ، الذين قُبض عليهم في محافظة دهوك عام ٢٠٢٠ لممارستهم حقهم في حرية التعبير.



**DEMOCRACY
HUMAN
RIGHTS
LABOR**
U.S. DEPARTMENT OF STATE

حُرم الكثيرون من الاتصال بمحاميههم ولم

يتم إبلاغهم بالتهم الموجهة إليهم ، ولم يتم إبلاغ عائلاتهم بمكان وجودهم في الوقت المناسب.

تم احتجاز العديد من المعتقلين لفترات طويلة دون المثل أمام قاض ، في انتهاك للقانون ، ليتم الإفراج عنهم دون توجيه تهم (انظر القسم ٢.أ).

الحبس الاحتياطي :

وزارات العدل والدفاع والداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية مخولة بموجب القانون باحتجاز المحتجزين على ذمة المحاكمة. جهاز استخبارات جهاز الأمن الوطني وجهاز مكافحة الإرهاب ، وكلاهما يتبع مباشرة لمكتب رئيس الوزراء ، قد يحتجز أيضاً محتجزين على ذمة المحاكمة في ظروف محدودة ، لفترة وجيزة.

كانت الاعتقالات المطولة قبل المحاكمة دون مراعاة الأصول القانونية أو المراجعة القضائية مشكلة منهجية ، لا سيما بالنسبة لأولئك المتهمين بصلاتهم بداعش.

أدارت وزارة العدل خمسة مراكز احتجاز على ذمة المحاكمة ، وتدير وزارة الدفاع اثنين ، وتدير وزارة الداخلية ١٧ منشأة من هذا القبيل.

أفادت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تقريرها السنوي لعام ٢٠٢٠ أن ٢٨٨٥٣ معتقلاً محتجزاً في مراكز

احتجاز تابعة لسلطة وزارة الداخلية ، و ١٩٧ تابعاً لوزارة الدفاع ، و ١١٦ في إطار جهاز مكافحة الإرهاب ، وهذه الأخيرة مسؤولة مباشرة أمام رئيس الوزراء و.

كانوا في قيادة مكافحة الإرهاب. ومع ذلك ، لم تكن هناك إحصاءات تم التحقق منها بشكل مستقل بشأن النسبة المئوية التقريبية للسجناء والمحتجزين في الحبس الاحتياطي ، أو متوسط مدة الاحتجاز.

نتج نقص المراجعة القضائية عن عدة عوامل ، بما في ذلك العدد الكبير للمحتجزين ، والاحتجاز غير الموثق ، وبطء إجراءات التحقيقات الجنائية ، وعدم كفاية عدد القضاة والموظفين القضائيين المدربين ، وعجز السلطات أو إجماعها عن استخدام الكفالة أو غير ذلك من شروط الإفراج ، نقص تبادل المعلومات والرشوة والفساد.

كانت الاعتقالات المطولة قبل المحاكمة شائعة بشكل خاص في المناطق المحررة من داعش ، حيث أدى العدد الكبير من المعتقلين المرتبطين بداعش واستخدام مرافق مؤقتة إلى اكتظاظ كبير وعدم كفاية الخدمات. ووردت أنباء عن اعتقال بعد تواريخ الإفراج القضائي والإفراج غير القانوني. في مايو / أيار ، أفادت منظمة حقوقية محلية أن الميليشيات التابعة لقوات الحشد الشعبي تدير مركزين مؤقتين للاحتجاز في محافظتي ديالى وصلاح الدين ، ويقال إنهما يحتجزان أكثر من ٧٠٠٠ محتجز على صلة بداعش دون الإجراءات القانونية الواجبة أو المراجعة القضائية.

وبحسب ما ورد احتجزت السلطات العديد من المعتقلين دون محاكمة لأشهر أو سنوات بعد الاعتقال ، لا سيما المحتجزين بموجب قانون مكافحة الإرهاب.

احتجزت السلطات المحتجزين في بعض الأحيان بمعزل عن العالم الخارجي ، دون السماح لهم بمقابلة محامي الدفاع ، أو المثل أمام قاض ، أو تقديمهم للمحاكمة بتهمة رسمية خلال الفترة القانونية.

كما ورد أن سلطات حكومة إقليم كردستان احتجزت المعتقلين لفترات طويلة في الحبس الاحتياطي (انظر القسم ١.د). لاحظ مسؤولو حكومة إقليم كردستان أن المدعين العامين ومحامي الدفاع واجهوا عقبات في كثير من الأحيان في أداء عملهم وأن المحاكمات تأخرت دون داع لأسباب إدارية.

وبحسب الهيئة الهندية لحقوق الإنسان ، فإن بعض المحتجزين ظلوا في مرافق الأمن الداخلي لحكومة إقليم كردستان لفترات طويلة حتى بعد صدور أوامر من المحكمة بالإفراج عنهم. استمر المحامون الذين توفرهم منظمة غير حكومية دولية في الوصول إلى أي حدث وتوفير التمثيل له دون محام تعيينه المحكمة.

قدرة المحتجز على الطعن في شرعية الاحتجاز أمام المحكمة:

يمنح الدستور والقانون للمحتجزين الحق في الفصل القضائي السريع في قانونية اعتقالهم والحق في الإفراج الفوري. أفادت المنظمات غير الحكومية على نطاق واسع أن المعتقلين لديهم قدرة محدودة على الطعن في قانونية الاحتجاز أمام محكمة وأن الرشوة كانت ضرورية في كثير من الأحيان لإسقاط التهم بشكل غير قانوني أو الإفراج عنهم من الاحتجاز التعسفي. في حين أن التعويض هو حق دستوري ، إلا أن القانون لا يسمح بتعويض الشخص الذي يتبين أنه تم احتجازه بشكل غير قانوني.



**DEMOCRACY
HUMAN
RIGHTS
LABOR**
U.S. DEPARTMENT OF STATE

هـ. الحرمان من المحاكمة العلنية العادلة

ينص الدستور على استقلال القضاء ، لكن بعض مواد القانون قيدت استقلال القضاء وحياده. ترك الوضع الأمني والتاريخ السياسي في البلاد القضاء ضعيفاً ومعتمداً على أجزاء أخرى من الحكومة. تحكم المحكمة الاتحادية العليا في الأمور المتعلقة بالفيدرالية والدستور ، ويدير مجلس القضاء الأعلى المنفصل ويشرف على نظام المحاكم ، بما في ذلك المسائل التأديبية.

عدل البرلمان قانون المحكمة الاتحادية العليا في مارس / آذار واستبدل هيئة المحكمة العليا بكاملها في أبريل / نيسان. انتقد كل من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني القانون المعدل لإضفاء الطابع الرسمي على التعيينات المؤسسية والطائفية في المحكمة ، بينما منعت الأقليات ومجموعات المجتمع المدني الأخرى محاولة الأحزاب الإسلامية لإضافة فقهاء إسلاميين إلى القضاء.

وبحسب ما ورد أثر الفساد أو التهريب على بعض القضاة في القضايا الجنائية على مستوى المحاكمة وفي الاستئناف في محكمة النقض.

أدت التهديدات والقتل العديدة من قبل العناصر الطائفية والقبلية والمتطرفة والإجرامية إلى إضعاف استقلال القضاء. كثيراً ما واجه القضاة والمحامون وأفراد أسرهم تهديدات بالقتل واعتداءات.

على سبيل المثال ، في يناير / كانون الثاني ، قتل مسلحون مجهولون رئيس دائرة محامي ذي قار ، علي الحمادي ، فيما نجا محام آخر من



محاولة قتل بعد يومين في نفس المحافظة.

مجلس القضاء الكردستاني مستقل قانونياً ومالياً وإدارياً عن وزارة العدل في حكومة إقليم كردستان ، لكن كبار قادة حكومة إقليم كردستان قد أثروا في القضايا الحساسة سياسياً بحسب ما ورد.

وبحسب ما ورد أثرت أقوى الأحزاب السياسية في إقليم كردستان العراق على التعيينات والأحكام القضائية. أثار تقرير مشترك لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في ٢٢ ديسمبر / كانون الأول مخاوف بشأن التصريحات الموثقة لمسؤولي حكومة إقليم كردستان والتي «قد ترقى إلى مستوى التأثير غير المبرر في العملية القضائية ، بما في ذلك نتيجة أي إجراءات استئناف لاحقة».

إجراءات المحاكمة

ينص الدستور والقانون على الحق في محاكمة عادلة وعلنية ، لكن القضاء لم يفرض هذا الحق على جميع المتهمين. أفاد بعض المسؤولين الحكوميين والمنظمات الدولية ، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومفوضية حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ، بأن إجراءات المحاكمة لم ترق إلى مستوى المعايير الدولية. المتهمون أبرياء بموجب القانون حتى تثبت إدانتهم. أشارت المنظمات غير الحكومية الدولية على مدار العام إلى

أن القضاة في القضايا المتعلقة بداعش ، أفترضوا في بعض الأحيان أن المتهمين مذنبون على أساس التواجد أو القرب الجغرافي من أنشطة الجماعة الإرهابية ، أو على علاقة زوجية أو عائلية بمتهم آخر. يشترط القانون إبلاغ المعتقلين على وجه السرعة وبالتفصيل بالتهمة الموجهة إليهم وحقوقهم في محاكمة عادلة وعلنية وفي الوقت المناسب.

ومع ذلك ، فشل المسؤولون بشكل روتيني في إبلاغ المتهمين على الفور أو بالتفصيل بالتهمة الموجهة إليهم. كانت المحاكمات علنية ، باستثناء بعض قضايا الأمن القومي. عانى العديد من المتهمين من تأخيرات لا داعي لها في الوصول إلى المحاكمة.

تشمل حقوق المدعى عليهم بموجب القانون الحق في حضور محاكمتهم والحق في توكيلهم بشكل خاص أو تعيين محام من قبل المحكمة ، على نفقة عامة ، إذا لزم الأمر. لم يكن لدى المتهمين في كثير من الأحيان الوقت أو التسهيلات الكافية لإعداد دفاعهم.

كان الوصول غير الكافي إلى محامي الدفاع عيبًا خطيرًا في إجراءات التحقيق والمحاكمة والاستئناف. كان هذا السيناريو نموذجيًا في محاكم مكافحة الإرهاب ، حيث ورد أن المسؤولين القضائيين سعوا إلى استكمال الإدانات والأحكام الصادرة بحق الآلاف من أعضاء داعش المشتبه بهم بسرعة ، بما في ذلك من خلال المحاكمات الجماعية.



**DEMOCRACY
HUMAN
RIGHTS
LABOR**
U.S. DEPARTMENT OF STATE

كما يحق للمدعى عليهم بموجب القانون الحصول على مساعدة مترجم شفوي مجاناً ، إذا لزم الأمر. تختلف مؤهلات المترجمين الفوريين اختلافاً كبيراً.

وفرت بعض البعثات الأجنبية مترجمين

للمتهمين من المواطنين. عندما لم يكن هناك مترجم متوفر ، ورد أن القضاة أجلوا الإجراءات وأعادوا المتهمين الأجنبي إلى السجن.

يجمع القضاة الأدلة ويحكمون في الجرم أو البراءة. يحق للمدعى عليهم ومحاميهم ، بموجب القانون ، مواجهة الشهود ضدهم وتقديم الشهود والأدلة. لا يجوز إجبارهم على الشهادة أو الاعتراف بالذنب. ومع ذلك ، لم يُسمح للمتهمين ومحاميهم دائماً بالاطلاع على الأدلة ، أو طالب المسؤولون الحكوميون برشوة مقابل الوصول إلى ملفات القضية.

وبحسب ما ورد اعتمد القضاة في العديد من القضايا على الاعترافات القسرية أو المنتزعة بالإكراه كمصدر أولي أو وحيد للأدلة في الإدانات ، دون دعم أدلة الطب الشرعي أو شهادة الشهود المستقلين. ينص القانون على إعادة محاكمة المحتجزين المدانين بسبب اعترافات قسرية أو قسرية أو أدلة قدمها مرشدون سريون ، لكن المنظمات المحلية أفادت بأن القانون نُفذ بشكل انتقائي.

لكل من النيابة العامة والمتهم والمشتكي الحق في استئناف حكم البراءة أو الإدانة أو العقوبة في حكم محكمة الجنایات. تنظر الاستئناف أمام الهيئة الجزائية ، المؤلفة من رئيس وأربعة قضاة آخرين على الأقل ، داخل محكمة التمييز الاتحادية في بغداد.

تراجع الهيئة الجزائية تلقائياً جميع القضايا التي لا تقل عقوبة الإعدام فيها عن ٢٥ عاماً أو السجن مدى الحياة أو الإعدام. يجوز للجنة تأييد القرار أو نقضه وإعادة القضية إلى المحكمة الابتدائية لإعادة المحاكمة أو لإجراء تحقيق قضائي إضافي.

معتقلو بادينان

في ١٦ فبراير / شباط ، وجدت محكمة جنايات أربيل ما يسمى بخمسة بادينان مذنبين بـ «تقويض الأمن القومي» وحكمت عليهم بالسجن ٦ سنوات.

أيدت محكمة الاستئناف في أربيل الحكم الأصلي في ٤ مايو / أيار. راقبت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والمفوضية السامية لحقوق الإنسان المحاكمة التي استغرقت يومين وأبلغتنا عن مخاوف جدية من عدم احترام المعايير الدولية الأساسية للمحاكمة العادلة أثناء الجلسة. زعم جميع المتهمين الخمسة في المحكمة أن الأسايش انتزعت اعترافاتهم تحت التعذيب ، لكن قاضي المحاكمة رفض هذه المزاعم دون مزيد من الفحص.

كما قال محامي الدفاع للمحكمة إنه لم يُتج لها الوقت الكافي للتحضير للمحاكمة ولم تتح لها الفرصة للوصول ومراجعة الأدلة الرئيسية ضد المتهمين التي قدمها المرشدون السريون أو للطعن في تلك الأدلة من خلال استجواب الشهود أو من خلال تقديم أدلة نقض.



دعا موظفو المنظمات غير الحكومية والنشطاء المستقلون وأعضاء البرلمان

المعارضون في برلمان كردستان العراق ، المحكمة في سبتمبر / أيلول وأكتوبر / تشرين الأول ، إلى تأجيل محاكمة ١١ آخرين من محتجزي بادينان ، واتهموا حكومة إقليم كردستان بالتأخير المتعمد لتفليق الأدلة وتقليص الدعم العام للمحتجزين.

في تقريرهما الصادر في ٢٢ ديسمبر / كانون الأول ، وصفت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والمفوضية السامية لحقوق الإنسان القضايا بأنها «رمزية» لنظام العدالة الجنائية لحكومة إقليم كردستان ، ووصفتها «انعدام الاحترام المستمر للشروط القانونية والضمانات الإجرائية اللازمة لضمان إجراءات قضائية عادلة أمام محكمة مستقلة ونزيهة». بما في ذلك استخدام الشهود السريين ، ومزاعم التعذيب لما لا يقل عن ثمانية من المتهمين ، والتي «تم رفضها دون مزيد من الفحص».

في ١٩ و ٢١ أكتوبر / تشرين الأول ، حكم على ستة من معتقلي بادينان بالسجن لمدة عام ، بتهم أخف بالتورط في تجمعات غير قانونية والتآمر الإجرامي (على عكس التهم الأصلية الأكثر خطورة بالتجسس و «تقويض الأمن القومي») ، بينما تمت تبرئة سابع.

في ٨ نوفمبر / تشرين الثاني ، أدانت محكمة جنايات أربيل الأربعة الباقين بتهمة تقويض أمن إقليم كردستان العراق والتجسس (نفس التهم التي واجهها خمسة بادينان ، على الرغم من أن هؤلاء المتهمين الأربعة تلقوا أقل من

الحد الأدنى من القانون الإرشادي لمدة خمس سنوات).
 قدم المتهمون استئنافاً في ٦ ديسمبر / كانون الأول. ووفقاً لإحدى المنظمات غير الحكومية ، حتى ديسمبر / كانون الأول ، ظل ما لا يقل عن ٣٤ ناشطاً آخر على صلة باديان رهن الاحتجاز دون تحديد موعد للمحكمة ، والعديد منهم دون توجيه اتهامات رسمية.

السجناء والمعتقلون السياسيون

لم تعتبر الحكومة أي شخص مسجونين سجناء سياسيين وقالت إنهم انتهكوا القوانين الجنائية. كان من الصعب تقييم هذه الادعاءات بسبب الافتقار إلى الشفافية الحكومية ، وانتشار الفساد في إجراءات الاعتقال ، وبطء معالجة القضايا ، ومحدودية الوصول إلى المعتقلين ، لا سيما المحتجزين في مرافق مكافحة الإرهاب والاستخبارات والعسكرية. زعم المعارضون السياسيون للحكومة أن الحكومة سجنّت أفراداً بسبب أنشطة أو معتقدات سياسية بذريعة تهم جنائية تتراوح بين الفساد والإرهاب والقتل.
 أمر رئيس الوزراء الكاظمي بالإفراج الفوري عن جميع المتظاهرين المحتجزين في مايو / أيار ٢٠٢٠ ، وأمر مجلس القضاء الأعلى المحاكم بالامتثال.



**DEMOCRACY
HUMAN
RIGHTS
LABOR**
U.S. DEPARTMENT OF STATE

العفو:

يشمل القانون العفو عن جرائم الفساد بشرط إعادة الأموال المسروقة.
 واشتكت منظمات غير حكومية وسياسيون من أن السلطات طبقت القانون بشكل انتقائي وبطريقة لا تتماشى مع الهدف المنشود المتمثل في إغاثة المسجونين بتهم باطلة أو لأسباب طائفية.

الإجراءات القضائية المدنية وسبل الانتصاف
 يمكن للأفراد والمنظمات السعي للحصول على تعويضات مدنية أو وقف انتهاكات حقوق الإنسان من خلال المحاكم المحلية. العلاجات الإدارية موجودة أيضاً.
 لم تنفذ الحكومة بشكل فعال سبل الانتصاف المدنية أو الإدارية لانتهاكات حقوق الإنسان ، ويرجع ذلك جزئياً إلى التركيز الأمني الهائل للسلطة التنفيذية على الحفاظ على القانون والنظام ، إلى جانب نقص الموظفين في القضاء.
 على عكس القانون الفيدرالي ، ينص قانون حكومة إقليم كردستان على تعويض الأشخاص المعرضين للاعتقال أو الاحتجاز غير القانونيين والناجين من حملة الأنفال للأسلحة الكيماوية التي شنها النظام السابق لصدام حسين ؛ تتولى وزارة شؤون الشهداء والمؤنفلين في حكومة إقليم كردستان مثل هذه القضايا.
 بعد مراجعة وإزالة الحالات المكررة في يونيو ، وافقت الوزارة على ١٣٠٠ حالة إضافية (العديد من القضايا التاريخية) التي تلقت تعويضاً يتكون من قطعة أرض ، وراتب ١٠ سنوات ، ورسوم جامعية لأحد أفراد الأسرة ، على الرغم من أن الحكومة لا تستطيع دائماً الدفع التعويض بسبب قيود الميزانية.

الأفراد في إقليم كردستان العراق وبقية البلاد الذين سُجنوا لأسباب سياسية في ظل نظام صدام حصلوا على معاش تقاعدي كتعويض من الحكومة.

في حين أن المعاشات الشهرية للسجناء السياسيين في حكومة إقليم كردستان كانت حوالي ٥٠٠ ألف دينار (٣٤٢ دولارًا) بالإضافة إلى ٥٠ ألف دينار (٣٤ دولارًا) عن كل سنة سجن ، دفعت الحكومة المركزية للعراقيين الآخرين ١/٢ مليون دينار (٨٢٢ دولارًا) كحد أدنى.

في مارس / آذار، أقر البرلمان قانون الناجين الإيزيديين الذي أنشأ مديرية جديدة للناجين في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. مديرية الناجين مكلفة بتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والتعويضات لضحايا داعش. حتى ١ أكتوبر / تشرين الأول ، لم تكن الحكومة قد مولت بالكامل ولم تصدر لوائح تنفيذية للمديرية.

حجز الممتلكات وردّها

يحظر الدستور والقانون مصادرة الممتلكات إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل. في السنوات السابقة ، أجبرت القوات الحكومية ووحدات قوات الحشد الشعبي عناصر داعش المشتبه بهم ، بالإضافة إلى أفراد الأقليات الدينية والعرقية ، على ترك منازلهم وصارت ممتلكاتهم دون رد.

على الرغم من استمرار انخفاض مصادرة المنازل والممتلكات خلال العام ، إلا أن العديد ممن صادروا المنازل ما زالوا يحتلونها أو يطالبون بملكيّتها. وقد ساهم هذا العامل ، من بين مخاوف أخرى ، في انخفاض معدلات عودة النازحين إلى هذه المناطق.



في يونيو / حزيران ، أعلنت هيئة النزاهة العراقية أن محكمة تحقيق النزاهة في نينوى أمرت بتجميد ٨٤٤ من أصول أراضي الدولة التي تم الاستيلاء عليها بشكل غير قانوني أو تخصيصها لأطراف مختلفة حتى الانتهاء من التحقيق في وضعها. ولم ترد معلومات عن وضع التحقيق.

في مايو ، طلب رئيس بلدية مدينة الموصل زهير الأعرجي من مديرية الشرطة في الموصل اتخاذ الإجراءات القانونية ضد أربعة من عناصر عصابات أهل الحق الذين عملوا في المكتب الاقتصادي لعصابات أهل الحق في الموصل ، بتاريخ - تهمة تجريف قطعة أرض بغرض بيعها ؛ لكن مديرية الشرطة لم تتخذ أي إجراء.

و. التدخل التعسفي أو غير القانوني في الخصوصية أو الأسرة أو المنزل أو المراسلات

يحظر الدستور والقانون مثل هذه الأفعال ، لكن وردت تقارير عديدة تفيد بأن الحكومة أخفقت في احترام هذه المحظورات. كثيرا ما دخلت القوات الحكومية المنازل دون إذن قضائي أو غير ذلك من التصريح المناسب. وبحسب ما ورد اعتقلت السلطات أزواج وأفراد آخرين من عائلات الهاربين - ومعظمهم من العرب السنة المطلوبين بتهم تتعلق بالإرهاب - لإجبار الهاربين على الاستسلام.

ز. الانتهاكات المتعلقة بالنزاع

عمليات القتل:

أبلغت منظمة Iraq Body Count ، وهي منظمة غير حكومية مستقلة تسجل وفيات المدنيين في البلاد ، عن مقتل ٤١٧ مدنياً خلال العام بسبب الصراع الداخلي ، بانخفاض عن ٨٤٨ حالة وفاة مدنية تم الإبلاغ عنها في عام ٢٠٢٠. وعزا مفوض المفوضية العليا لحقوق الإنسان الانخفاض في الوفيات إلى انخفاض الاحتجاجات. نشاط. على الرغم من هزيمته على الأرض في عام ٢٠١٧ ، ظل داعش مرتكباً رئيسياً للانتهاكات والفظائع. أما المقاتلون المتبقون فقد عملوا من خلايا نائمة وفرق ضاربة نفذت هجمات قناصة وكماثن وخطف وقتل لقوات الأمن وقادة المجتمع. وظهرت هذه الانتهاكات بشكل خاص في محافظات الأنبار وبغداد وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين. تبني تنظيم الدولة الإسلامية في ١٣ آذار / مارس المسؤولية عن مقتل سبعة أفراد من عائلة واحدة في منطقة أبو دور جنوب تكريت بمحافظة صلاح الدين.



**DEMOCRACY
HUMAN
RIGHTS
LABOR**
U.S. DEPARTMENT OF STATE

*عمليات الاختطاف:

وردت تقارير متكررة عن حالات اختفاء قسري من قبل القوات الحكومية أو بالنيابة عنها ، بما في ذلك قوى الأمن الداخلي وقوات الحشد الشعبي ، فضلاً عن الميليشيات غير التابعة لقوات الحشد الشعبي والجماعات الإجرامية.

*دعا تقرير صادر عن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) لعام ٢٠٢٠ ، والذي تم نشره ومشاركته مع المسؤولين الحكوميين حول حالات الاختفاء القسري في محافظة الأنبار ، إلى إجراء تحقيقات مستقلة وفعالة لتحديد مصير ما يقرب من ١٠٠٠ رجل وصبي مدني اختفوا خلال العمليات العسكرية ضد داعش في الأنبار خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.

حتى أكتوبر / تشرين الأول ، لم تتلق المفوضية العليا لحقوق الإنسان أي معلومات بشأن هؤلاء الأفراد ، ولم تقم الحكومة بإضافة الأسماء إلى قواعد بياناتها الخاصة بالأشخاص المفقودين المعروفين.

*في ١ أغسطس / آب ، صرح مكتب حكومة إقليم كردستان لإنقاذ الأيزيديين المختطفين أن ٢٧٦٣ (١،٢٩٣ امرأة و ١٤٧٠ رجلاً) من بين ٦٤١٧ إيزيدياً اختطفهم داعش في ٢٠١٤ ما زالوا في عداد المفقودين.

*كما وقع أفراد من الأقليات الأخرى ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات داعش. في فبراير / شباط ، أفاد علي حسين من الجبهة التركمانية العراقية بتقدير معدل للمختطفين التركمان عند ١٣٠٠ منذ ٢٠١٤. ومن بين المختطفين ٤٧٠ امرأة و ١٣٠ طفلاً و ٧٠٠ رجل.

الإيذاء الجسدي والعقاب والتعذيب:

ذكرت تقارير منظمات حقوقية دولية أن القوات الحكومية ، بما في ذلك الشرطة الفيدرالية وجهاز الأمن الوطني وقوات الحشد الشعبي والآسايش ، أساءت معاملة السجناء والمحتجزين ، وخاصة العرب السنة. أفاد مركز أفاد لحقوق الإنسان ، في أيار ، أن المعتقلين الأكثر تعرضاً للتعذيب هم من السنة من المحافظات الشمالية والغربية ومنطقة حزام بغداد ومناطق أخرى تعرضت لاحتلال داعش.

الجنود الأطفال: كان هناك تقرير واحد تم التحقق منه عن تجنيد واستخدام الأطفال من قبل قوات الحشد الشعبي. الحكومة والزعماء الدينيون الشيعة يحظرون صراحةً على الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عامًا الخدمة في القتال. وردت أنباء عن قيام داعش في السنوات السابقة بتجنيد الأطفال واستخدامهم في مهام قتالية ودعم. بسبب الهزيمة الإقليمية لداعش ، لم تتوفر سوى معلومات قليلة عن استخدامه للأطفال في البلاد خلال العام. في أغسطس / آب ، نشر الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح التابع لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تقريره السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح ، حيث أثنى الأمين العام للأمم المتحدة ، على الحكومة لمناقشاتها المستمرة مع الأمم المتحدة بشأن وضع خطة عمل لمنع التجنيد. واستخدام قوات الحشد الشعبي للأطفال ؛ ومع ذلك ، فقد أشارت إلى أنه تم التحقق من حالة جديدة واحدة لتجنيد واستخدام جندي طفل من قبل قوات الحشد الشعبي.



انتهاكات أخرى مرتبطة بالنزاع:

عطل الصراع حياة مئات الآلاف من الأشخاص في جميع أنحاء البلاد ، لا سيما في محافظات بغداد والأنبار وديالى وصلاح الدين ونيوى. أقامت القوات الحكومية ، بما في ذلك قوى الأمن الداخلي وقوات الحشد الشعبي ، حواجز طرق أو حافظت عليها ، مما أعاق تدفق المساعدات الإنسانية إلى المجتمعات المحتاجة ، لا سيما في المناطق المتنازع عليها مثل سهل نيوى وسنجار في محافظة نيوى. واصل داعش مهاجمة الاحتفالات الدينية ، بما في ذلك الجنازات والكهرياء المدنية والبنية التحتية الأخرى. في عام ٢٠١٧ ، أنشأ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، بالتعاون مع الحكومة ، فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها داعش / داعش (UNITAD) لدعم الجهود المحلية لمحاسبة داعش من خلال جمع الأدلة وحفظها وتخزينها ، وفقاً لأعلى المعايير الممكنة ، للأعمال التي قد ترقى إلى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ارتكبتها داعش. في مايو / أيار ، قدم المستشار الخاص كريم خان إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يونيتاد قد أثبت «أدلة واضحة ومقنعة» على أن الجرائم التي ارتكبتها داعش ضد الإيزيديين تشكل إبادة جماعية. أفاد يونيتاد أن داعش

«مسؤول عن أعمال الإبادة والقتل والاعتصاب والتعذيب والاستعباد والاضطهاد وغيرها من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة ضد الإيزيديين».

في سبتمبر / أيلول ، مدد مجلس الأمن الدولي ولاية يونيتاد لسنة أخرى. في تشرين الأول / أكتوبر ، أكملت السلطات الحكومية ، بالتعاون مع يونيتاد ، أعمال الحفر في مقبرة جماعية في بير منطقة الحلوات بمحافظة الأنبار ، حيث ورد أن تنظيم الدولة الإسلامية قد وقع في ٢٠١٤. أكد المدير العام للمقابر الجماعية في وزارة شؤون الشهداء والمؤنفلين في إقليم كردستان العراق في بيان عام صدر في ٨ كانون الأول (ديسمبر) عن وجود ٩٠ مقبرة جماعية في منطقة سنجار. استمرت أنشطة استخراج الجثث وتحديد الهوية التي يدعمها اليونيتاد على مدار العام. حاولت الميليشيات والسلطات المحلية في بعض المناطق ، بما في ذلك محافظتا نينوى وديالى ، ممارسة السيطرة على أنشطة المنظمات غير الحكومية وتعيين الموظفين.

خلال أغسطس / آب ، أبلغت منظمتان إنسانيتان مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن الجهات الأمنية طلبت أسماء وتفاصيل عن الموظفين كشرط لاستمرار العمليات الإنسانية.

ووردت أنباء عن إلحاق أذى بدني بالعاملين في المجال الإنساني في البلاد. أفادت الأنباء أن ثلاثة من موظفي منظمة غير حكومية دولية أصيبوا بجروح خلال العمليات العسكرية التركية في سنجار وحولها بمحافظة نينوى في أغسطس.

أفادت وسائل إعلام أن هذه العمليات التركية تضمنت غارات جوية على ما قد يكون

منشأة طبية مؤقتة ، مما أسفر عن مقتل أربعة طواقم طبية بالإضافة إلى عناصر من ميليشيا تابعة لكل من حزب العمال الكردستاني وعناصر من الحشد الشعبي العراقي.



**DEMOCRACY
HUMAN
RIGHTS
LABOR**
U.S. DEPARTMENT OF STATE

القسم ٢. احترام الحريات المدنية

أ. حرية التعبير بما في ذلك أعضاء الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى

يكفل الدستور حرية التعبير ، بما في ذلك أعضاء الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى إذا كان ذلك لا ينتهك النظام العام والأخلاق ، أو يعبر عن الدعم لحزب البعث المحظور. على الرغم من هذا الحكم ، واجهت وسائل الإعلام والنشطاء الاجتماعيون أشكالاً مختلفة من الضغط والترهيب من السلطات ، مما جعل القيد الأساسي على حرية التعبير هو الرقابة الذاتية بسبب الخوف الحقيقي من انتقام الحكومة والأحزاب السياسية والقوى العرقية والطائفية والميليشيات ، الجماعات الإرهابية والمتطرفة أو العصابات الإجرامية.

بيئة إعلامية كانت فيها المنافذ الصحفية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بأحزاب سياسية وفصائل عرقية معينة ، وسلطة

قضائية غير شفافة ، ونظام سياسي ديمقراطي لا يزال يتطور معاً لوضع قيود كبيرة على حرية التعبير ، بما في ذلك الصحافة.

حرية التعبير:

تمكن الأفراد من انتقاد الحكومة علناً أو سراً ولكن ليس بدون خوف من الانتقام. قامت الميليشيات شبه العسكرية بمضايقة النشطاء والحركات السياسية الجديدة ذات التوجه الإصلاحية عبر الإنترنت وشخصياً ، بما في ذلك من خلال المعلومات المضللة عبر الإنترنت وهجمات الروبوتات والتهديدات أو استخدام العنف الجسدي لإسكاتهم ووقف أنشطتهم.

*اعتقلت قوات الأمن العراقية (معظمها تحت إشراف وزارة الداخلية ، أو داخل جهاز الأمن الوطني ، أو من قوات الحشد الشعبي) ، بالإضافة إلى قوات حكومة إقليم كردستان (الأسايش بالأساس) ، واحتجزت المتظاهرين والنشطاء المنتقدين للحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان ، على التوالي ، بحسب تصريحات مسؤولين حكوميين وممثلين عن منظمات غير حكومية وتقارير صحفية.

*حرية التعبير لأعضاء الصحافة والإعلام ،

بما في ذلك وسائل الإعلام عبر الإنترنت: على الرغم من الحماية الدستورية لحرية التعبير ، فإن رقابة ورقابة الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان تتدخل أحياناً في العمليات الإعلامية ، مما أدى في بعض الأحيان إلى إغلاق وسائل الإعلام ، وفرض قيود على التقارير ومنع الوصول إلى المعلومات العامة والتدخل في خدمة الإنترنت.



*كانت وسائل الإعلام المحلية نشطة وعبرت عن مجموعة متنوعة من الآراء ، والتي تعكس إلى حد كبير وجهات النظر السياسية لأصحابها. كما تخضع وسائل الإعلام للرقابة الذاتية للامتثال للقيود الحكومية ضد «انتهاك النظام العام» وبسبب الخوف من انتقام الشخصيات والأحزاب السياسية والميليشيات والجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية والمسؤولين الحكوميين والأفراد. أثرت الأحزاب السياسية بشدة أو سيطرت بشكل مباشر على معظم المئات من المطبوعات اليومية والأسبوعية ، فضلاً عن عشرات المحطات الإذاعية والتلفزيونية.

*أعطى الحزب الديمقراطي الكردستاني التابع لحكومة إقليم كردستان والاتحاد الوطني الكردستاني الأولوية للوصول إلى المنافذ التي يمتلكونها.

*في معادل الحزب الديمقراطي الكردستاني ، كان تلفزيون كردستان وروودا وكي ٢٤ يتمتعون بإمكانية الوصول إلى جميع الأماكن العامة والمعلومات ، بينما في محافظة السليمانية التي يسيطر عليها الاتحاد الوطني الكردستاني ، تمتعت أخبار كردسات وتلفزيون جي كي بنفس الامتياز.

وعلى العكس من ذلك ، فإن المنافذ التي تنتمي إلى أحزاب معارضة أو التي تفتقر إلى الانتماء الحزبي لديها وصول محدود إلى المعلومات العامة في إقليم كردستان العراق.

العنف والمضايقات:

استمر الصحفيون في مواجهة التهديدات والترهيب والاعتداءات من قبل الميليشيات أو قوات الأمن. منعت القوات الحكومية بين الحين والآخر الصحفيين من التغطية، متذرة بأسباب أمنية. أفادت بعض المؤسسات الإعلامية عن اعتقالات ومضايقات بحق الصحفيين، فضلاً عن جهود الحكومة لمنعهم من تغطية مواضيع حساسة سياسياً، بما في ذلك المسائل الأمنية والفساد وفشل الحكومة في تقديم خدمات مناسبة. على سبيل المثال، في ٢١ يونيو / حزيران، صادرت قوات الأمن معدات طواقم إعلامية تابعة لـ Rudaw، BMC وإذاعة وتلفزيون ناليا الكردية لمنعهم من تغطية مواجهة بين قوات الأمن التابعة لنائب رئيس إقليم كردستان وآسايش السليمانية. أدى الإفلات من العقاب في حالات العنف ضد الصحافة وعدم وجود سلطة قضائية مستقلة وهيئة تنظيم الصحافة إلى تقليص فعالية الصحفيين.

قدم البرلمان خلال العام مسودة منقحة لمشروع قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية التي كانت موضوع نقاش وطني مكثف. أعربت المنظمات غير الحكومية عن مخاوفها من أن القانون سيستخدم على الأرجح لتقييد حرية التعبير وعمل الصحفيين والمبلغين والنشطاء.



**DEMOCRACY
HUMAN
RIGHTS
LABOR**
U.S. DEPARTMENT OF STATE

وردت تقارير في جميع أنحاء إقليم كردستان العراق عن تعرض العاملين في مجال الإعلام بالضرب والاعتقال والتهديدات بالقتل، لا سيما ضد الصحفيين العاملين في وسائل إعلام تابعة للمعارضة. في بعض الحالات كان المعتدون يرتدون الزي العسكري أو زي الشرطة لحكومة إقليم كردستان.

في ١١ أغسطس / آب، أفاد مركز مترو، وهو منظمة غير حكومية محلية، أنه أثناء تغطية مظاهرات عامة احتجاجاً على نقص المياه في أربيل، هاجم أفراد تابعون للحكومة طاقم NRT ومنعوا طواقم NRT و Speda TV من تغطية الاحتجاج.

في ١٣ يوليو / تموز، داهمت قوات الأمن التابعة للرئيس المشترك في الاتحاد الوطني الكردستاني بافل طالباني مقر قناة IPlus TV، وهي منفذ جديد يستعد للافتتاح، حسبما ورد، تابع للرئيس المشترك للاتحاد الوطني الكردستاني لاهور طالباني. واحتجزت القوات الأمنية المراسلين داخل المبنى لبضع ساعات، إثر خلافات سياسية بين الزعيمين. طبقت بعض محاكم إقليم كردستان القانون الجنائي والقوانين الأكثر صرامة في الدعاوى القضائية التي تشمل الصحفيين بدلاً من قانون الصحافة المحلي لحكومة إقليم كردستان، والذي يوفر حماية أكبر لحرية التعبير ويمنع احتجاز الصحفيين. على سبيل المثال، اعتقلت قوات الأمن التابعة لحكومة إقليم كردستان الصحفي KNN قهرمان شكري في ٢٧ يناير / كانون الثاني، وحكمت عليه المحكمة في ٢٧ يونيو / حزيران في غياب محامٍ، بتهم مجهولة. في ١٢ يونيو / حزيران، حكمت محكمة حلبجة على الصحفي المستقل نزيه عبد الرحيم بالسجن ستة أشهر بتهمة التشهير وإساءة استخدام جهاز اتصالات بعد دعوى قضائية أقامتها مديرية صحة حلبجة بشأن منشور على فيسبوك بشأن تحقيق في شكوى عمال في المركز. مديرية الصحة.

الرقابة أو قيود المحتوى:

يحظر القانون إنتاج أو استيراد أو نشر أو حيازة مواد مكتوبة أو رسومات أو صور فوتوغرافية أو أفلام تنتهك النزاهة العامة أو الآداب العامة. وتشمل عقوبات الإدانة الغرامة والسجن. أدى الخوف من الانتقام العنيف بسبب نشر حقائق أو آراء تنتقد الفصائل السياسية إلى إعاقة حرية التعبير. يجب أن توافق وزارة الثقافة على جميع الكتب المنشورة في الدولة أو المستوردة إليها ، وبالتالي تخضع المؤلفين للرقابة. أفادت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق (PFAA) في ١٤ تموز / يوليو أن القوات الأمنية داهمت وأغلقت مكتب بغداد RT (روسيا اليوم) ، وصادرت معدات واحتجزت لفترة وجيزة أشرف العزاوي ، مراسل قناة RT العربية في بغداد. وفقاً لـ PFAA ، جاء الأمر من هيئة الاتصالات والإعلام (CMC) ، لكن CMC لم تقدم أي سبب للغارة.

قوانين القذف / القذف:

يجرم القانون القذف والكفر والتشهير ، بما في ذلك إهانة قادة الحكومة. استخدم القضاء والميليشيات والمسؤولون الحكوميون أوامر الاعتقال في قضايا التشهير لترهيب وإسكات ، وفي بعض الحالات على ما يبدو «طرد» النشطاء والصحفيين من الاختباء. وأوصت منظمات حقوق الإنسان الحكومة بمراجعة القانون الذي قالت إنه استُخدم لإسكات المعارضة والدعوات للإصلاح. في نوفمبر / تشرين الثاني ، أصدر القضاء مذكرة توقيف بحق الناشط البارز أحمد الوشاح بتهمة التشهير بمحمد الصدر ، والد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر ، بناء على منشورات وشاح على مواقع التواصل الاجتماعي تنتقد أسرة الصدر.



الأمن القومي:

كثيراً ما هدّدت الميليشيات شبه العسكرية في قوات الحشد الشعبي المجتمعات السنية والأقليات بتهم الإرهاب لإسكات معارضتهم ، لا سيما في المناطق التي استولت فيها الميليشيات على الأراضي المحلية والأنشطة الاقتصادية ومنعت عودة النازحين السنة.

التأثير غير الحكومي:

قامت الجهات الفاعلة غير الحكومية وشبه الحكومية ، بما في ذلك الميليشيات الخارجة عن سيطرة الدولة والجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية ، بتهديد الصحفيين بالعنف بسبب تغطيتهم لمواضيع حساسة. وبحسب الهيئة ، فقد تلقى موظفو قناة التغيير وصاحبها في ٣١ مايو / أيار تهديدات بالقتل من ميليشيات مجهولة رداً على برنامج تلفزيوني ينتقد الميليشيات في البلاد. كما تلقت سلطة العلاقات الخارجية الأمريكية تقارير عن تهديدات أخرى لمراسلي وسائل الإعلام من قبل جماعات الميليشيات.

حرية الإنترنت

قامت الحكومة بتقييد أو تعطيل الوصول إلى الإنترنت وفرضت رقابة على المحتوى عبر الإنترنت ، ووردت تقارير موثوقة تفيد بأن الحكومة قامت بمراقبة الاتصالات الخاصة عبر الإنترنت دون سلطة قانونية مناسبة. كانت القيود الحكومية على الوصول إلى الإنترنت علنية ، لكن الحكومة أنكرت أنها تراقب الاتصالات الخاصة عبر الإنترنت دون سلطة قانونية مناسبة. على الرغم من القيود ، استخدمت الشخصيات السياسية والنشطاء الإنترنت لانتقاد السياسيين وتنظيم المظاهرات والدعاية لمرشحين عبر منصات التواصل الاجتماعي. استخدمت الميليشيات الروبوتات وحملات التضليل لمهاجمة وتشويه سمعة النشطاء ومرشحي الانتخابات المستقلين والمفوضية الانتخابية.

أفادت منظمات المجتمع المدني أن صفحات ناشطيهها على مواقع التواصل الاجتماعي خضعت للمراقبة من قبل القوات الحكومية والميليشيات ، وأن النشطاء واجهوا مضايقات أو اتهامات جنائية ضددهم بناء على ما نشره على فيسبوك ومنصات التواصل الاجتماعي الأخرى. على سبيل المثال ، في ١٦ نوفمبر / تشرين الثاني ، اتهمت محكمة جنح محافظة كركوك ، المحامي والمدافع عن حقوق الإنسان حزار كاكي ، بمبلغ ٥١٠ ألف دينار (٣٥٠ دولارًا) على منشور على فيسبوك يُرعم أنه يصف محافظ كركوك بالوكالة راكان الجبوري بأنه بعثي.



الحرية الأكاديمية والفعاليات الثقافية

كانت هناك قيود حكومية على الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية. أدت الضغوط الاجتماعية والدينية والسياسية إلى تقييد ممارسة حرية الاختيار في الأمور الأكاديمية والثقافية بشكل كبير. في جميع المناطق ، سعت مجموعات مختلفة للسيطرة على متابعة

التعليم الرسمي ومنح المناصب الأكاديمية. على الرغم من استضافة العديد من الحفلات والمهرجانات خلال العام ، حاولت مديرية الأمن السياحي في بعض المقاطعات الشيعية تقييد إقامة الحفلات الموسيقية واستخدام الموسيقى العامة غير الإسلامية.

أفادت المنظمات غير الحكومية في إقليم كردستان العراق أنه كان من الأسهل الحصول على مناصب رئيس الجامعة وعميدها وأساتذة كبار لمن لهم صلات بالحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. كما تم منح الامتياز لأولئك المنتمين إلى الأحزاب السياسية في السعي للحصول على درجات أعلى.

ب. حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات

حدت الحكومة من حين لآخر من حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

حرية التجمع السلمي

يكفل الدستور حرية التجمع والتظاهر السلمي «ينظمها القانون» ، واحترمت الحكومة بشكل عام هذا الحق. تتطلب اللوائح من منظمي الاحتجاج طلب الإذن قبل سبعة أيام من المظاهرة وتقديم معلومات مفصلة عن المتقدمين وسبب

الاحتجاج والمشاركين.

تحظر اللائحة جميع «الشعارات أو اللافتات أو المطبوعات أو الرسوم» التي تنطوي على «طائفية أو عنصرية أو تفرقة» بين المواطنين.

كما تحظر اللوائح أي شيء من شأنه أن ينتهك الدستور أو القانون. تشجيع العنف أو الكراهية أو القتل ؛ أو إثبات الإساءة للإسلام أو «الشرف أو الآداب العامة أو الدين أو الطوائف المقدسة أو الكيانات العراقية بشكل عام». أصدرت السلطات بشكل عام تصاريح وفقا للوائح.

في يونيو / حزيران ، أفادت منظمة العفو الدولية بتحقيقها في 14 حالة من بين أكثر من 100 حالة من إقليم دهوك في إقليم كردستان العراق ، والمعروفة باسم معتقلي بادينان.

وزعم مراقبون أن المعتقلين تعرضوا للاعتقال التعسفي بين مارس / آذار وأكتوبر / تشرين الأول 2020 من قبل قوات الأسايش والبراستين (مخابرات الحزب الديمقراطي الكردستاني) على خلفية مشاركتهم في احتجاجات أو انتقاد السلطات المحلية أو العمل الصحفي.

ووجدت منظمة العفو الدولية أن جميع الأعضاء احتُجزوا بمعزل عن العالم الخارجي لمدة تصل إلى خمسة أشهر وأن

سنة على الأقل قد اختفوا قسراً لفترات تصل إلى ثلاثة أشهر ؛ وزعم ثمانية منهم أنهم تعرضوا للتعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة أثناء الاحتجاز.



كما وثقت منظمة العفو الدولية أربع حالات من المضايقة أو التهريب لأفراد عائلات هؤلاء الأفراد المحتجزين أو المختبئين ، بما في ذلك عن طريق الاعتقال والتهديدات الشفهية. وقد

أثار تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في ديسمبر / كانون الأول مخاوف مماثلة. بينما انتهت محاكمات بعض معتقلي بادينان (انظر القسم 1. هـ) ، ظل آخرون رهن الاحتجاز دون توجيه تهمة إليهم.

حرية تكوين الجمعيات

ينص الدستور على حق تكوين الجمعيات والأحزاب السياسية والانضمام إليها ، مع بعض الاستثناءات. احترمت الحكومة بشكل عام هذا الحق ، باستثناء المحظورات القانونية ضد الجماعات التي تعبر عن دعم حزب البعث أو «المبادئ الصهيونية».

يمكن للمنظمات غير الحكومية المسجلة في بغداد العمل في إقليم كردستان العراق ، لكن المنظمات غير الحكومية المسجلة فقط في إقليم كردستان العراق لا يمكنها العمل في بقية البلاد. نتيجة لذلك ، فإن بعض المنظمات غير الحكومية المسجلة فقط في إقليم كردستان العراق لا يمكنها العمل خارج إقليم كردستان العراق والمناطق المتنازع عليها التي تسيطر عليها حكومة إقليم كردستان.

د. حرية التنقل والحق في مغادرة البلاد

ينص الدستور والقانون على حرية التنقل الداخلي والسفر إلى الخارج والهجرة والعودة إلى الوطن ، لكن الحكومة لم تحترم هذه الحقوق باستمرار.

لا يحترم القانون والعرف بشكل عام حرية الحركة للمرأة. على سبيل المثال ، يمنع القانون المرأة من التقدم بطلب للحصول على جواز سفر دون موافقة ولي أمرها أو ممثل قانوني.

لم تتمكن النساء من الحصول على وثيقة تعريف الحالة المدنية ، المطلوبة للوصول إلى الخدمات العامة ، والمساعدات الغذائية ، والرعاية الصحية ، والتوظيف ، والتعليم ، والسكن ، دون موافقة أحد الأقارب الذكور ،

في بعض الظروف ، قيدت السلطات تحركات الأشخاص النازحين ، ولم تسمح السلطات لبعض سكان المخيمات بالمغادرة دون إذن محدد ، مما حد من الوصول إلى سبل العيش والتعليم والخدمات.

عانت أجزاء كثيرة من البلاد المحررة من سيطرة داعش من قيود على الحركة بسبب نقاط تفتيش وحدات الحشد الشعبي والقوات الحكومية الأخرى.

في حالات أخرى ، لم تعترف السلطات المحلية دائمًا بالتراخيص الأمنية للعائدين أو تمتثل لأوامر الحكومة المركزية لتسهيل عمليات الإعادة ، ولكن ليس بالقوة.



**DEMOCRACY
HUMAN
RIGHTS
LABOR**
U.S. DEPARTMENT OF STATE

التنقل داخل البلاد:

يسمح القانون لقوات الأمن بتقييد الحركة داخل البلاد واتخاذ الإجراءات الأمنية والعسكرية الضرورية الأخرى ردًا على التهديدات والهجمات الأمنية.

وردت تقارير عديدة عن أن القوات الحكومية ، بما في ذلك قوى الأمن الداخلي والبشمركة وقوات الحشد الشعبي ، طبقت أنظمة بشكل انتقائي ، بما في ذلك لأسباب عرقية - طائفية ، وكذلك الابتزاز الجنائي ، التي تتطلب تصاريح إقامة للحد من دخول الأشخاص إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها.

أفادت عدة منظمات غير حكومية دولية أن وحدات قوات الحشد الشعبي والبشمركة منعت المدنيين ، بمن فيهم العرب السنة وأفراد الأقليات العرقية والدينية ، من العودة إلى ديارهم بعد أن أطاحت القوات الحكومية بداعش (انظر القسم ٦).

أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن الجماعات المسلحة المحلية منعت العودة إلى مناطق معينة من بييجي بمحافظة صلاح الدين. وبالمثل ، أفادت منظمات المجتمع المدني المسيحية أن بعض مجموعات الحشد الشعبي ، بما في ذلك اللواء ٣٠ و ٥٠ من قوات الحشد الشعبي ، منعت عودة المسيحيين النازحين وضايقت العائدين المسيحيين في عدة بلدات في سهل نينوى ، بما في ذلك برطلة وقرقوش. كما رفض أعضاء اللواء ٣٠ تنفيذ قرار رئيس الوزراء بإزالة نقاط التفتيش ، وأدى استمرار عرقلةهم إلى تغيير ديموغرافي قسري في المناطق المسيحية التقليدية في سهل نينوى.

قيدت سلطات حكومة إقليم كردستان التحركات في مناطق معينة لغير المقيمين وطالبت غير المقيمين بالتسجيل لدى مكتب الأسايش المحلي للحصول على تصريح.

كانت هذه التصاريح قابلة للتجديد بشكل عام. كان المواطنون من جميع الخلفيات العرقية والطائفية ، بما في ذلك الكرد ، الذين يعبرون إلى إقليم كردستان العراق من المناطق الوسطى والجنوبية ملزمين بعبور نقاط التفتيش والخضوع للتفتيش الشخصي وتفتيش المركبات.

فرضت الحكومة قيوداً مماثلة على النازحين من محافظة نينوى والأراضي المتنازع عليها.

الاعتبارات الأمنية ، والذخائر غير المنفجرة ، وتدمير البنية التحتية ، وحظر التجول بسبب كوفيد -19 ، وقيود السفر ، فضلاً عن القيود الرسمية وغير الرسمية على الوصول ، يحد من وصول المساعدات الإنسانية إلى المجتمعات المحتاجة. انعدام الأمن الناجم عن وجود داعش ، وحزب العمال الكردستاني (PKK) ، وجماعات الحشد الشعبي ، والقيود المفروضة على وصول الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان ، بما في ذلك مطلب خطابات مركز العمليات الوطنية بالموافقة على التنقل بين المحافظات ، وقيود فيروس كورونا المستجد أعاقت حركة المنظمات الإنسانية ، وقيدت حركتها.

القدرة على رصد وتنفيذ بعض البرامج لجزء من السنة.

من بين ٢/٤ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في البلاد ، في سبتمبر وحده ، تأثر أكثر من ١٨٠٠٠ بالقيود المفروضة على التحركات الإنسانية ، وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA).

أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنه على

الرغم من وجود قيود خاصة بالموقع والسياق على عمليات المنظمات غير الحكومية الإنسانية ، إلا أنها عادة ما تكون مؤقتة ويتم حلها في نهاية المطاف.

كانت هناك مناطق قليلة أو معدومة حيث مُنعت المنظمات غير الحكومية الإنسانية بشكل قاطع من العمل. ومع ذلك ، كانت هناك مناطق ذات حساسية عالية حيث كانت الميليشيات أو الجهات الأمنية المحلية أقل ارتياحاً لوجود المنظمات غير الحكومية ، مما قلل بشكل عام من حجم ووتيرة العمليات الإنسانية في تلك المناطق.

في أغسطس / آب ، أبلغ الشركاء في المجال الإنساني عن وقوع ٢١ حادثاً متعلقاً بالوصول في ١٢ مقاطعة ، منها ٨٥ بالمائة تقريباً تمثل قيوداً إدارية على الحركة.

بالإضافة إلى ذلك ، تم الإبلاغ عن حادثتين للتدخل في تنفيذ الأنشطة الإنسانية وحادث عنف واحد تم الإبلاغ عنه ضد العاملين في المجال الإنساني والأصول والمرافق الإنسانية. وقد تضرر ما يقرب من ٤١٠٠٠ شخص من المحتاجين من جراء الحوادث المبلغ عنها.

كان عدد حوادث الوصول الإنساني المبلغ عنها والمتعلقة بنقص تصاريح خطاب الوصول على المستوى الوطني أقل بنسبة ٦٠ في المائة من المتوسط المبلغ عنه في عام ٢٠٢٠. وفي الفترة من يناير إلى سبتمبر ، تم الإبلاغ عن ٢١ حادثاً متعلقاً بالوصول شهرياً وتسجيلها من قبل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية- نظام التتبع المُدار ، أي أقل بنسبة



٦٠ في المائة تقريباً من المتوسط الشهري المبلغ عنه في عام ٢٠٢٠ والذي بلغ ٥٢ حادثاً شهرياً. تم تحسين الوصول للمنظمات الإنسانية غير الحكومية بعد إنشاء نظام تقديم الطلبات عبر الإنترنت لخطابات تصاريح الوصول ، والذي بدأ العمل به في أوائل العام.

لا تزال هذه الرسائل غير معترف بها عالمياً من قبل جميع الجهات الأمنية المحلية ، واستمرت الجهات الفاعلة الإنسانية في مواجهة تحديات ، بعضها كان متكرراً في مواقع حساسة بشكل خاص مثل منطقتي الحويجة وداقوق في محافظة كركوك.

السفر إلى الخارج:

طلبت الحكومة تصاريح خروج للقصر الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عامًا والذين يغادرون البلاد ، لكن هذا المطلب لم يتم تطبيقه بشكل روتيني.

هـ. وضع ومعاملة النازحين داخليا



**DEMOCRACY
HUMAN
RIGHTS
LABOR**
U.S. DEPARTMENT OF STATE

يتناول الدستور والسياسة الوطنية بشأن النزوح حقوق النازحين ، لكن القليل من القوانين تفعل ذلك على وجه التحديد. قدمت الحكومة والمنظمات الدولية ، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ، الحماية وغيرها من المساعدات إلى النازحين. واصلت الجهات الفاعلة الإنسانية تقديم الدعم لمخيمات

النازحين الرسمية وتنفيذ الخدمات المجتمعية للنازحين المقيمين خارج المخيمات للحد من الضغط على موارد المجتمع المضيف.

وفقاً لمصفوفة المنظمة الدولية للهجرة لتتبع النزوح ، اعتباراً من ٣٠ سبتمبر ، كان هناك ١,١٨٩,٥٨١ شخصاً نازحاً داخلياً ، مع ١٨٢,٢٤٠ شخصاً يقيمون في المخيمات و ١٠٣,٠٠٠ في المستوطنات العشوائية ، معظمها في محافظات أربيل ودهوك ونينوى.

وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة ، عاش ١٠٢,٣٧٢ نازحاً في ملاجئ حرجة ، بما في ذلك المباني غير الآمنة والمهجورة والمباني الدينية والمدارس ، والتي لم تكن آمنة أو كافية أو دائمة. أفادت المنظمة الدولية للهجرة أن ٤,٩٣٩,٠٧٤ شخصاً عادوا إلى مناطقهم الأصلية في جميع أنحاء البلاد منذ التحرير من داعش.

بعد إغلاق الحكومة لـ ١٦ مخيماً للنازحين داخلياً في إقليم خارج إقليم كردستان العراق في نهاية عام ٢٠٢٠ ، أفادت المنظمات غير الحكومية الدولية أن ٤١ بالمائة فقط من أولئك الذين غادروا المخيمات تمكنوا من العودة إلى أماكن إقامتهم السابقة ، واضطر الآلاف من النازحين داخلياً إلى النزوح الثانوي.

في نوفمبر / تشرين الثاني ، أعادت الحكومة تصنيف أحد المخيمين المتبقين للنازحين داخلياً في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة المركزية كمستوطنة غير رسمية. وكان المخيم في الأنبار يسع ٤٦٦ أسرة (٢١٥٥ فرداً).

كان نصف سكان المخيم جزءًا من الأسر التي تعيلها سيدات ، والعديد منهم ينتمون إلى داعش. استوعب مخيم النازحين المتبقي خارج إقليم كردستان العراق ١٠,٢٠ أسرة (٥,٢٧٩ فردًا) في نينوى. بعد دعوة متكررة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ، وافقت الحكومة على خطة عودة منسقة لكلا المعسكرين. عملت الحكومة مع الوقف السني على توفير مليون دينار (٦٨٥ دولارًا) للعائلات التي اختارت مغادرة المخيمات. وافقت الحكومة في مارس / آذار على خطة وطنية لمعالجة النزوح في العراق صاغتها وزارتي التخطيط والهجرة والمهجرين.

في بعض المناطق ، أدى العنف وانعدام الأمن والتوترات السياسية والقبلية والعرقية الطائفية طويلة الأمد إلى إعاقة التقدم في المصالحة الوطنية والإصلاح السياسي ، مما أدى إلى تعقيد بيئة حماية النازحين. واجهت آلاف العائلات نزوحًا ثانويًا بسبب المخاوف الاقتصادية والأمنية. أدت عمليات التهجير القسري إلى إجهاد قدرة السلطات المحلية في المناطق ذات التركيز العالية من النازحين داخليًا.

غالبًا ما عانت العائلات العائدة إلى موطنها الأصلي من تدمير منازلها ، ونقص الوصول إلى الخدمات ، وندرة فرص كسب العيش.

كان العديد من العائدين قلقين من انتشار جماعات الحشد الشعبي أو فلول داعش ، وفي سنجار ، الميليشيات المتحالفة مع حزب العمال الكردستاني.



**DEMOCRACY
HUMAN
RIGHTS
LABOR**
U.S. DEPARTMENT OF STATE

غالبًا ما كانت العائلات النازحة ، لا سيما تلك التي لها صلات متصورة بداعش ، بما في ذلك ضحايا جرائم داعش والناجين منها ، غير

قادرة على الحصول على وثائق الأحوال المدنية الحيوية أو استبدالها ، والتي بدونها لم يكونوا قادرين على العمل أو الذهاب إلى المدرسة أو التنقل بحرية. وقد أدى ذلك في بعض الحالات إلى نزوح ثانوي أو العودة إلى مخيمات النازحين داخليًا.

اعترفت وزارة الهجرة والمهجرين في آب / أغسطس ، بأن انعدام الأمن والخدمات والبنية التحتية في المدن التي دمرتها العمليات العسكرية في محافظات الأنبار وصلاح الدين ونيوى وكركوك وديالى تسبب في عودة النازحين إلى منازلهم. المناطق الأصلية للعودة إلى مخيمات النازحين. ركزت المساعدة الحكومية على المنح المالية للعائدين ، لكن المدفوعات كانت متقطعة ، وكان هناك تراكم كبير في الاستجابة للطلبات.

في مواجهة التحركات الكبيرة للنازحين في جميع أنحاء البلاد ، قدمت الحكومة الغذاء والماء والمساعدات المالية لبعض وليس كل النازحين داخليًا ، بما في ذلك في إقليم كردستان العراق. عاش العديد من النازحين داخليًا في مستوطنات غير رسمية دون الحصول على المياه الكافية أو الصرف الصحي أو الخدمات الأساسية الأخرى.

كما طبقت بعض السلطات المحلية قوانين التعويض الحكومية بطريقة تمييزية واستبعدت العائلات ذات الانتماء المفترض إلى داعش.

تقدم العديد من العائلات بطلبات للحصول على تعويضات لكنها لم تتلقها بعد ، ومنعت السلطات بعض العائلات التي يُفترض أنها مرتبطة بداعش من التقدم. نتيجة لذلك ، لم يكن لدى العديد من النازحين الموارد لإعادة بناء منازلهم. كان جميع المواطنين مؤهلين للحصول على الغذاء بموجب نظام التوزيع العام (PDS) ، لكن السلطات نفذت نظام التوزيع العام بشكل متقطع وغير منتظم ، مع وصول محدود في المناطق التي كانت من بين المناطق التي تم تحريرها. لم توزع السلطات جميع السلع شهرياً ، ولم يتمكن جميع النازحين داخلياً من الوصول إلى نظام التوزيع العام في كل مقاطعة.

كانت هناك تقارير عن فقد النازحين حق الوصول والاستحقاق لتوزيعات نظام التوزيع العام والخدمات الأخرى بسبب المتطلبات التي تمكن المواطنين من استرداد حصص الإعاشة أو الخدمات الأخرى فقط في مكان إقامتهم المسجل.

غالبًا ما تحدد السلطات المحلية ما إذا كان سيتمكن النازحون داخلياً من الوصول إلى الخدمات المحلية. أكد مسؤولو حكومة إقليم كردستان أن جميع النازحين واللاجئين في إقليم كردستان استفادوا من الوصول إلى الخدمات العامة والبنية التحتية (مثل مياه الشرب والكهرباء والتعليم والرعاية الصحية والطرق وأنظمة الري) على

قدم المساواة مع السكان المحليين ، ذكر التزام حكومة إقليم كردستان بحماية حقوق الإنسان الأساسية والكرامة الإنسانية في ظل الظروف الملحة.

كان ما يقرب من مليون من النازحين واللاجئين في البلاد يقيمون في إقليم كردستان العراق ، مع ما يقرب من ٣٠ بالمائة يعيشون في المخيمات و ٧٠ بالمائة خارج المخيمات ، وفقاً لمركز تنسيق الأزمات المشترك التابع لحكومة إقليم كردستان.

استضافت حكومة إقليم كردستان ٢٥ من ٢٧ مخيماً للنازحين في البلاد والتزمت بعدم إغلاقها حتى عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية طواعية.

وفقاً لـ JCCC ، اعتباراً من أغسطس ، كان ٤٠٪ من النازحين داخلياً في جميع أنحاء إقليم كردستان العراق من العرب السنة ، و ٣٠٪ من الأيزيديين ، و ١٣٪ من الكرد (من عدة انتماءات دينية) ، و ٧٪ من المسيحيين. وشكلت الأقليات الدينية الأخرى النسبة المتبقية البالغة ١٠ في المائة.

على الرغم من الوضع الاقتصادي الصعب والتحديات الأمنية التي حدثت في المنطقة ، أفاد مسؤولو حكومة إقليم كردستان أن الحفاظ على حقوق هذه الأقليات كان أولوية قصوى.

واجهت الأسر التي لها صلات متصورة بداعش وصمة العار وكانت أكثر عرضة للحرمان من حقوقها الأساسية. يحتاج الأفراد في مخيمات النازحين داخلياً إلى إذن من الحكومة للعودة إلى مناطقهم الأصلية ، وكثيراً ما رفض المسؤولون الحكوميون هذه التصاريح الأمنية للأسر النازحة ذات الانتماء المفترض إلى داعش.

بسبب هذا الانتماء المتصور ، واجهت هذه الأسر مشاكل في الحصول على الوثائق المدنية وكانت حرية التنقل



**DEMOCRACY
HUMAN
RIGHTS
LABOR**
U.S. DEPARTMENT OF STATE

محدودة ، بما في ذلك القدرة على طلب العلاج الطبي ، بسبب خطر الاعتقال أو عدم القدرة على العودة إلى المخيمات التي يقيمون فيها.

أفادت المنظمات الإنسانية أن ربات البيوت في العديد من مخيمات النازحين كافحن للحصول على إذن للانتقال وتعرضن للمضايقات اللفظية والجسدية ، بما في ذلك الاغتصاب والاعتداء الجنسي والاستغلال.

لا يزال النازحون ، ولا سيما المشتبه في انتمائهم إلى داعش ، يواجهون العداء من قبل المسؤولين الحكوميين المحليين والسكان ، وكذلك الطرد عند محاولتهم العودة إلى مناطقهم الأصلية.

في مناطق محررة من محافظات الأنبار ودهوك وكركوك وبنينوى وصلاح الدين ، أفادت وكالات إنسانية بفرض قيود على حركة العائلات التي لديها أقارب يُشتبه في انتمائهم إلى داعش.

قدر مسؤول بوزارة الداخلية عدد من يُعتقد أنهم ينتمون إلى داعش بـ ٢٥٠ ألفاً.

أفاد زعماء القبائل والجهات الفاعلة في المجال الإنساني أن الاتهامات الملفقة بالانتماء إلى داعش أدت إلى وصم النازحين.

غالبًا ما كان النازحون أيضًا أهدافًا للوصم أو التمييز بسبب الخصومات العائلية أو لأسباب اقتصادية ، وليس بسبب الانتماء إلى داعش.

رفض العديد من النازحين المسيحيين العودة إلى بلدة تل كيف ، متذرعين بالخوف من اللواء الخمسين التابع لقوات الحشد الشعبي الذي احتلها ووجود مركز احتجاز ومحكمة تسفيرات ، التي أفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنها يمكن أن تحتجز النساء والقصر المشتبه بهم.



كونهم من أفراد عائلة داعش. قبل عام ٢٠٠٢ كان هناك ما بين ٨٠٠٠٠٠ و ١/٤ مليون مسيحي في البلاد ، ولكن هذا الرقم انخفض إلى أقل من ١٥٠/٠٠٠ ، يقعون بشكل أساسي في سهل نينوى.

عاد عدد قليل جدًا من سكان البلاد البالغ عددهم ٤٠٠/٠٠٠ إلى ٥٠٠/٠٠٠ إيزيدي إلى منازلهم ، مع معدل عودة في سنجار يقدر بـ ٣٥٪ فقط. اختار الكثيرون البقاء في المخيمات ، قائلين إن الافتقار إلى خطط إعادة الإعمار أو الخدمات العامة ، فضلاً عن انعدام الأمن ، أدى إلى تنيهم عن العودة إلى ديارهم.

في أكتوبر ٢٠٢٠ وقعت الحكومة وحكومة إقليم كردستان اتفاقية سنجان الشاملة.

ودعت إلى رئيس بلدية جديد ولجان إدارية للإشراف على منطقة سنجان ، وشرطة أمنية محلية تتألف من الإيزيديين ، وإزالة ميليشيات حزب العمال الكردستاني وقوات الحشد الشعبي ، وتوسيع جهود إعادة الإعمار لدعم العودة الطوعية للإيزيديين الذين ما زالوا نازحين في إقليم كردستان العراق وفي الخارج.

أدت الخلافات السياسية إلى توقف التقدم ، ولم يتم تنفيذ الاتفاق بالكامل بعد. أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن العديد من النازحين الذين عادوا في البداية إلى سنجار عادوا إلى المخيمات في دهوك ، بسبب الافتقار إلى الأمن والوصول إلى سبل العيش في سنجار.

و. حماية اللاجئين

تعاونت الحكومة بشكل عام مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات الإنسانية الأخرى في توفير الحماية والمساعدة للاجئين أو طالبي اللجوء ، فضلاً عن الأشخاص الآخرين الذين تعنى بهم المفوضية. لم يكن لدى الحكومة أنظمة فعالة لمساعدة كل هؤلاء الأفراد ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى نقص القدرات.

الحصول على اللجوء:

ينص القانون على منح حق اللجوء أو وضع اللاجئ ، وقد أنشأت الحكومة الفيدرالية نظامًا لتوفير الحماية للاجئين ، بينما يوفر إقليم كردستان العراق تصاريح الإقامة لطالبي اللجوء واللاجئين في أراضيها خارج إطار العمل الفيدرالي. قانون.

يشكل السوريون معظم السكان اللاجئين ، وكان جميع اللاجئين تقريبًا يقيمون في إقليم كردستان العراق ، الذي يضم ١٠ مخيمات للاجئين. كان النظام يفتقر إلى الضمانات الإجرائية ، بما في ذلك عدم وجود حق فعال في الاستئناف ، وكان الوصول يعتمد إلى حد كبير على الجنسية. لا ينص القانون على أحكام خاصة بالفئات ذات الاحتياجات الخاصة ، بما في ذلك الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة ، لكنه لا يمنع أيضًا من حصولهم على الحماية.



**DEMOCRACY
HUMAN
RIGHTS
LABOR**
U.S. DEPARTMENT OF STATE

إساءة معاملة المهاجرين واللاجئين:

قيم خبراء الحماية الإنسانية أن سكان مخيمات النازحين العراقيين كانوا أكثر عرضة للاستغلال والانتهاك الجنسيين ، مع تفاقم الظروف بسبب القيود المفروضة على الحركة المرتبطة بـ COVID-19. أبلغ اللاجئون والنازحون داخليًا عن تعرضهم لتحرش جنسي متكرر ، في كل من المخيمات والمدن في إقليم كردستان العراق. أبلغت المنظمات غير الحكومية المحلية عن حالات عرّض فيها موظفو إدارة المخيمات والاحتجاز النازحين واللاجئين لأشكال مختلفة من الإساءة والترهيب.

حرية التنقل:

ظل اللاجئون السوريون يواجهون قيودًا على الإقامة والتنقل خارج إقليم كردستان العراق. ذكرت سلطات حكومة إقليم كردستان أن النازحين واللاجئين يتمتعون بحرية الحركة داخل إقليم كردستان العراق.

هناك ممارسة راسخة تمكن من القيام بزيارات قصيرة الأمد إلى سوريا لعدد محدود من الأسباب ، بعد موافقة حكومة إقليم كردستان.

أكدت هيومن رايتس ووتش الكردية القيود المفروضة على الإقامة والتنقل خارج إقليم كردستان العراق.

العمل:

يحق للاجئين وطالبي اللجوء العمل في القطاع الخاص. بناءً على قرارات وممارسات محددة ، يتمتع اللاجئون الفلسطينيون عمومًا بحقوق مماثلة للمواطنين لكنهم لم يكونوا قادرين على التجنس أو التصويت. في إقليم كردستان العراق ، سُمح للفلسطينيين بالعمل في القطاع الخاص ولكن طُلب منهم تجديد وضعهم كلاجئين سنويًا.

تمكن اللاجئون السوريون من الحصول على تصاريح الإقامة والعمل وتجديدها في كل من مخيمات اللاجئين وإقليم كردستان العراق ، وإن لم يكن ذلك في باقي أنحاء البلاد. لم تسمح سلطات الحكومة المركزية للاجئين الذين يحملون تصاريح إقامة في إقليم كردستان

العراق بالعمل خارج إقليم كردستان العراق.

وفقًا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، سُمح لكل من اللاجئين وطالبي اللجوء الذين ليس لديهم تأشيرة بالعمل رسميًا في إقليم كردستان العراق إذا حصلوا على تصريح إقامة من حكومة إقليم كردستان وكانوا يبلغون من العمر 15 عامًا أو أكثر.



ز. الأشخاص عديمي الجنسية

قدرت المفوضية أن هناك ٤٦,٥٠٠ فرد كانوا إما عديمي الجنسية أو معرضين لخطر انعدام الجنسية. ما يقدر بنحو ١٥٠٠٠ طفل نازح يفتقرون إلى الوثائق المدنية ويواجهون الاستبعاد من المجتمعات المحلية ، بما في ذلك منعهم من الذهاب إلى المدرسة ، والحرمان من الحصول على الرعاية الصحية ، والحرمان من الحقوق الأساسية. تم إصدار شهادات ميلاد للعديد من هؤلاء الأطفال المولودين تحت حكم داعش ، وتعتبرها الحكومة باطلة. واجهوا صعوبات شديدة في الحصول على الوثائق المدنية بسبب الانتماء المفترض لداعش. وقد أصبح هذا الأمر أكثر صعوبة لأن النساء لم يكن بمقدورهن الحصول على شهادات ميلاد لأطفالهن دون حضور أزواجهن أو شهادة وفاة أزواجهن.

تعرض هؤلاء النساء والأطفال للوصم بسبب ارتباطهم بداعش ، مما جعلهم عرضة لخطر الانتحار والانتقام والاستغلال الجنسي. على الرغم من أن بعض المجتمعات أصدرت مراسيم واتخذت خطوات لتبرئة النساء من الذنب المتصور المرتبط باستغلالهن الجنسي من قبل مقاتلي داعش ، إلا أن جرائم الشرف ظلت تشكل خطرًا.

لم تقبل المجتمعات بشكل عام الأطفال المولودين لمقاتلي داعش. في غياب خطة متنسقة على مستوى البلاد لتوثيق أطفال الأمهات العراقيات وآباء داعش ، كان هؤلاء الأطفال معرضين لخطر انعدام الجنسية. رحب المجتمع البيزيدي عن طيب خاطر بعودة النساء الأيزيديات اللائي نجين من أسر داعش ولكن ليس الأطفال الذين ولدوا من خلال الاغتصاب من قبل مقاتلي داعش. كثيرا ما أجبر المجتمع البيزيدي النساء على التخلي عن مثل هؤلاء الأطفال والأطفال القصر في دور الأيتام تحت التهديد بالطرد من المجتمع. واجهت النساء اللواتي اخترن الاحتفاظ بأطفالهن خطر النبذ من مجتمعهن وجرائم الشرف. قدمت المنظمات غير الحكومية الدولية إحالات إلى المأوى لبعض النساء الأيزيديات ، وفي بعض الحالات ، ساعدت الأمهات في العثور على منازل للأطفال الذين تم التخلي عنهم قسراً. هؤلاء الأطفال الذين لم يتلقوا المساعدة كانوا بدون أبوين أو هوية أو بلد ميلاد واضح أو جنسية مستقرة. أفادت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) أنه على الرغم من أن مجلس النواب العراقي أقر قانون الناجين الأيزيديين في مارس / آذار ،

استمرت جهود المناصرة والتوعية القانونية ودعم التوثيق المدني الذي تقدمه المفوضية للأشخاص المعرضين لخطر انعدام الجنسية. تشمل الوثائق الأكثر صلة بالأشخاص المعرضين لخطر انعدام الجنسية شهادات الميلاد والزواج والجنسية.



**DEMOCRACY
HUMAN
RIGHTS
LABOR**
U.S. DEPARTMENT OF STATE

القسم ٣. حرية المشاركة في العملية السياسية

يكفل الدستور والقانون للمواطنين القدرة على اختيار حكومتهم في انتخابات دورية حرة ونزيهة تُجرى بالاقتراع السري وعلى أساس الاقتراع العام والمتساوي. على الرغم من العنف والمخالفات الأخرى في إجراء الانتخابات السابقة ، كان المواطنون بشكل عام قادرين على ممارسة هذا الحق.

الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة:

أجرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات خلال العام انتخابات لمجلس النواب العراقي - البرلمان الوطني. صوتت قوى الأمن الداخلي والنازحين والمعتقلين في مراكز اقتراع خاصة في ٨ تشرين الأول / أكتوبر ، وتم التصويت العام في ١٠ تشرين الأول / أكتوبر.

وبلغت نسبة إقبال الناخبين على أساس عدد الناخبين المسجلين ٤٣ في المائة. أظهرت الإحصاءات الرسمية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات باستخدام منهجية مماثلة إقبالاً بنسبة ٤٤ في المائة في عام ٢٠١٨؛ ومع ذلك، فقد استبعدت الانتخابات التي جرت خلال العام الناخبين من خارج البلاد وقيدت تصويت الناخبين داخلياً مع بطاقات هوية الناخبين البيومترية. تمت مراقبة الانتخابات من قبل الاتحاد الأوروبي ومنظمات المجتمع المدني المحلية وراقبتها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي).

أشار مراقبو الانتخابات المحليون والدوليون إلى التحسينات الإجرائية والشفافية خلال انتخابات ٢٠١٨. واجهت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مواطن خلل بسيطة في تقنيات التصويت الجديدة، التي تم تقديمها لأول مرة في عام ٢٠١٨، لكنها تمكنت من التغلب على العديد من هذه التحديات بسبب الوجود القوي للمستشارين الدوليين الذين قدمتهم بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) إلى حد كبير. وأشار مراقبو الانتخابات المحليون والدوليون إلى أن العنف ضد النشطاء وترهيب الناخبين من قبل جماعات الميليشيات شبه العسكرية في الأشهر التي سبقت الانتخابات قد أثر على اختيار الناخبين ونسبة إقبالهم.

أشار المراقبون الدوليون أيضاً إلى أن الإنفاق غير المنظم على الحملات الانتخابية و «المعلومات المضللة المتفشية عبر الإنترنت»، بما في ذلك من قبل أصحاب المصلحة السياسيين والجماعات المنتسبة إلى دول أجنبية» تنشر روايات كاذبة وتهاجم وتهدد المرشحين - وخاصة النساء والصحفيين، ونشطاء حقوق الإنسان - أثرت أيضاً بشكل



سلبى على مشاركة المرشحين.

كانت المزاعم الموثوقة بشراء الأصوات شائعة.

صادق مجلس النواب على قانون انتخابي جديد في نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٢٠ يقسم البلاد إلى ٨٣ دائرة انتخابية أصغر ويغير انتخابات البلاد بشكل فعال من نظام التمثيل النسبي القائم على القوائم الحزبية إلى نظام تصويت واحد غير قابل للتحويل.

وقد أسفر هذا النظام عن نتائج أكثر تنافسية وغير متوقعة مما كان عليه في الانتخابات السابقة، مما دفع بعض الأحزاب للادعاء بأنه تم التلاعب بالنتائج.

نفى معظم المراقبين هذه الادعاءات، مستشهدين بمراجعة مستقلة لنظام إدارة النتائج الإلكترونية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات والتي تم الانتهاء منها قبل الانتخابات.

نظمت الأطراف التابعة للميليشيات مظاهرات مدفوعة الأجر خارج منطقة بغداد الدولية أسفرت عن اشتباكات مع قوى الأمن الداخلي ومقتل اثنين من أفراد الميليشيات في ٥ نوفمبر / تشرين الثاني.

هجوم على منزل رئيس الوزراء الكاظمي في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر باستخدام طائرات مسيرة محملة بالمتفجرات.

بشكل منفصل ، تعرض المرشح المستقل الفائز نديم الشبلي لهجوم بعبوة ناسفة في منزله بمحافظة القادسية في ٦ نوفمبر / تشرين الثاني. تغيير الفائزين بخمسة مقاعد.

في ٢٧ ديسمبر / كانون الأول ، صدقت المحكمة الاتحادية العليا (FSC) على نتائج انتخابات ١٠ أكتوبر / تشرين الأول ، بعد ساعات قليلة من رفض القضية التي رفعها زعيم تحالف فتح هادي العامري لإبطال نتائج الانتخابات.

قضت لجنة الخدمات المالية (FSC) بأن على أميري سداد نفقات إجراءات المحكمة وأن مجلس النواب الجديد يمكن أن يعدل قانون الانتخابات لفرض جدولة يدوية للنتائج ، جزئياً للتخفيف من الخلافات المستقبلية بشأن التلاعب الإلكتروني المزعوم واسترضاء الراضين للانتخابات.

شهدت الانتخابات البرلمانية أول تطبيق لمتطلبات تحديد هوية الناخبين (BVID) الجديدة لفئات التصويت الخاصة لتشمل قوات الأمن والنازحين والمحتجزين.

بسبب هذه المتطلبات جزئياً ، انخفض عدد الناخبين النازحين المؤهلين إلى ١٢٠،١٢٦ من ٢٩٣،٩٤٣ في عام ٢٠١٨. كما أثرت عودة النازحين داخلياً وإغلاق الحكومة لمخيمات النازحين داخلياً على قدرة النازحين على التصويت.

بذلت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC) محاولات لتسجيل الأشخاص المهجرين داخلياً لـ BVIDs باستخدام فرق التوعية المتنقلة ومن خلال العمل مع مديري مخيم IDP.

لم يكن لدى معظم المعتقلين أيضاً المستندات المطلوبة للحصول على BVID نظراً لأن إدارة الهوية المدنية التابعة للحكومة لـ COVID-١٩ هي ساعات محدودة. تم تقييد الوصول إلى نزلاء السجون أيضاً بسبب COVID-١٩ مما أدى إلى انخفاض المشاركة الانتخابية من قبل هؤلاء الأفراد.



**DEMOCRACY
HUMAN
RIGHTS
LABOR**
U.S. DEPARTMENT OF STATE

الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية:

تميل الأحزاب السياسية والكتل الائتلافية إلى التنظيم على أسس دينية أو عرقية ، رغم أن بعض الأحزاب تجاوزت الخطوط الطائفية. تمنح العضوية في بعض الأحزاب السياسية امتيازات ومزايا خاصة في التوظيف والتعليم. وأكدت المفوضية تسجيل ٣٨ ائتلافاً و ٢٥٦ حزبا للمشاركة في الانتخابات النيابية رغم أن بعضها لم يتقدم بمرشحين.

مشاركة النساء وأعضاء مجموعات الأقليات:

لا توجد قوانين تحد من مشاركة النساء أو الأشخاص ذوي الإعاقة (انظر القسم ٦) أو أعضاء مجموعات الأقليات في العملية السياسية ، وقد شاركت هذه المجموعات بالفعل.

ينص الدستور على أن تشكل النساء ٢٥ بالمائة على الأقل من عضوية المجالس البرلمانية والمحلية.

وشكلت المرشحات ٢٩% من إجمالي المرشحين ، وفازت النساء بـ ٩٧ مقعداً قياسيًّا في البرلمان ، بما في ذلك ٥٤ لم تعتمد على عملية الكوتا.

ومع ذلك ، يُقال إن المناقشات السياسية غالبًا ما كانت تهمش عضوات البرلمان. * من أصل ٣٢٩ مقعدًا في البرلمان ، يخصص القانون تسعة مقاعد لأعضاء الأقليات: خمسة للمسيحيين من محافظات بغداد ونيوى وكركوك وأربيل ودهوك. واحد للايزيديين. واحد للصابئة المندائيين ؛ واحد للشبك وبعد قرار برلماني في عام ٢٠١٩ ، يخص الكرد الفيليين في محافظة واسط. فاز أعضاء مجموعات الأقليات بمقاعد إضافية في البرلمان على تخصيص حصتهم ، بما في ذلك ثلاثة إيزيديين ، وللمرة الأولى اثنان من الكاكائيين.

* تحتفظ حكومة إقليم كردستان بنسبة ٣٠ في المائة من عضوية المجالس البرلمانية والمحلية للنساء. شغلت ثلاث سيدات مناصب وزارية حتى أكتوبر / تشرين الأول ، وشكلت النساء ٨٦ قاضيًّا من أصل ٤٣٥ قاضيًّا في إقليم كردستان العراق وشغلن ٣٨٣ منصبًا إضافيًّا في القطاع القضائي.

من بين ١١١ مقعدًا في IKP ، يحتفظ القانون بـ ١١ مقعدًا لأفراد الأقليات على أساس عرقي وليس ديني: خمسة لمرشحين (غالبيتهم مسيحيون) من الكلدو الآشوريين ، وخمسة للمرشحين التركمان ، وواحد للمرشحين الأرمن. لا توجد مقاعد مخصصة للجماعات التي تصفها حكومة إقليم كردستان بأنها كردية أو عربية ، مثل الأيزيديين والشبك والصابئة المندائيين والكاكائيين والكرد الفيليين.



**DEMOCRACY
HUMAN
RIGHTS
LABOR**
U.S. DEPARTMENT OF STATE

* اشتركت الأحزاب السياسية الرئيسية

مع ، أو في بعض الحالات أنشأت ، أحزابًا سياسية لمجموعات الأقليات المنتسبة في كل من انتخابات الحكومة المركزية وإقليم كردستان العراق ، وشجعت المواطنين الآخرين من غير الأقليات على التصويت لمرشحي الأقليات المتحالفة معهم للحصول على مقاعد حصص في مجلس النواب وحزب IKP. اشتكى الزعماء الدينيون ونشطاء الأقليات من أن هذه العملية حرمتهم من حق التصويت ، ودعوا إلى الإصلاح الانتخابي لقصر التصويت على مقاعد الكوتا للأقليات على ناخبي الأقلية ذات الصلة ، فضلاً عن مقاعد الكوتا الإضافية في IKP و COR.

القسم ٤. الفساد وانعدام الشفافية في الحكومة

ينص القانون على عقوبات جنائية للفساد من قبل المسؤولين ، لكن الحكومة كافحت من أجل تنفيذ القوانين بشكل فعال. يسمح القانون لبعض الأفراد المدانين بالفساد بالحصول على العفو عند سداد الأموال التي تم الحصول عليها عن طريق الفساد ، مما كان له أثر السماح لهم بالاحتفاظ بأي أرباح من الأموال المسروقة. ظل الفساد عقبة رئيسية أمام الحكومة الفعالة على جميع المستويات المؤسسية. كانت الرشوة وغسيل الأموال والمحسوبية واختلاس الأموال العامة شائعة على جميع المستويات وفي جميع فروع الحكومة. أثرت الاعتبارات العائلية والقبلية والعرقية الطائفية بشكل كبير على قرارات الحكومة على جميع المستويات

وفي جميع فروع الحكومة.

كثيرا ما انخرط المسؤولون الفيدراليون وحكومة إقليم كردستان في ممارسات فاسدة مع الإفلات من العقاب. ومع ذلك ، كانت هناك خطوات ملحوظة في عام ٢٠٢٠ ، بما في ذلك الموافقة على استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد ومذكرات استدعاء وإدانة المسؤولين الحكوميين بالفساد في إقليم كردستان العراق وبقيّة البلاد.

لدى أمانة مجلس الوزراء مستشار لمكافحة الفساد ، ولجنة النزاهة لدى مجلس النواب. هناك أيضًا لجنة فيدرالية للنزاهة (COI) ، وهي لجنة مراقبة من مجلس النواب تأسست في عام ٢٠٠٤ ومعتترف بها بموجب دستور ٢٠٠٥ كهيئة مستقلة مكلفة بمنع الفساد والتحقيق فيه على جميع مستويات الحكومة. يرأس الأمين العام لمجلس الوزراء المجلس المشترك لمكافحة الفساد ، والذي يضم أيضًا المفتشين العاملين للوكالات. لم تكن التحقيقات في الفساد خالية من النفوذ السياسي.

في يونيو ، وافقت الحكومة على بنود الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي اقترحتها لجنة التحقيق للفترة ٢٠٢١-٢٤. وتشمل بنود الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الاستعانة بالشركات العالمية ذات الخبرة والكفاءة في

مجال استرداد الأموال المهربة من المحكوم عليهم بالفساد والعمل على ضبط التضخم والابتزاز غير المشروع. قامت الحكومة بعدة اعتقالات بتهم تتعلق بالفساد.

أعاقت جهود مكافحة الفساد عدم وجود اتفاق بشأن الأدوار المؤسسية ، والإرادة السياسية ، والنفوذ السياسي ، وانعدام الشفافية ، وعدم وضوح التشريعات والعمليات

التنظيمية الحاكمة. إن وجود الميليشيات المسلحة ، المتورطة بشكل مباشر في الفساد وتوفير الحماية للمسؤولين الفاسدين ، جعل جهود مكافحة الفساد الجادة والمستدامة صعبة التنفيذ.

على الرغم من تعاون مؤسسات مكافحة الفساد بشكل متزايد مع مجموعات المجتمع المدني ، إلا أن تأثير التعاون الموسع كان محدودًا.

حاولت وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية فضح الفساد بشكل مستقل ، لكن قدراتها كانت محدودة. واجه موظفو مكافحة الفساد وإنفاذ القانون والقضاء ، فضلاً عن أعضاء المجتمع المدني ووسائل الإعلام ، تهديدات وترهيب وسوء معاملة في جهودهم لمكافحة الممارسات الفاسدة.

الفساد:

واصلت اللجنة الدائمة للتحقيق في الفساد والجرائم الكبرى التي أنشأها رئيس الوزراء عام ٢٠٢٠ للتحقيق في قضايا الفساد الكبرى وملاحقتها أعمالها خلال العام.

ولأنها حصلت على دعم من وحدة خدمات مكافحة الإرهاب الحكومية ، التي يمكنها تنفيذ أوامر الاعتقال والأوامر القضائية ، ورد أن المسؤولين الفاسدين بدأوا يشعرون بالضغط.

وفي تشرين الأول / أكتوبر ، حكم على مدير صحة محافظة بابل محمد هاشم الجعفري بالسجن ستة أشهر بتهم رشوة. ولا تزال قضية مدير عام المؤسسة العامة للحديد والصلب عباس حيال ، الذي اعتقل في الوقت نفسه ، قيد النظر. وفي أغسطس / آب ، حُكم على مدير عام شركة الأسمت العراقية علي صالح مهدي ، الذي اعتقلته اللجنة في أبريل / نيسان ، بالسجن ستة أعوام بتهمة إساءة استخدام المال العام. في يوليو / تموز ، أصدرت لجنة النزاهة تقريرها نصف السنوي ، قائلة إنها أصدرت ٥٤ أمر استدعاء ضد ٣٣ مسؤولاً بدرجة وزير ، و ٢٤٣ أمر استدعاء ضد ١٧٧ مسؤولاً بدرجة مدير عام أو ما يعادلها. تمت إحالة أربعة مسؤولين بدرجة وزير و ٧٤ مدير عام للمحاكمة. كما أعلنت هيئة النزاهة ، عن الحكم على قاضٍ متقاعد بموجب قانون الكسب غير المشروع ، والذي تم تطبيقه لأول مرة.

ولم يتمكن القاضي من إثبات مصدر الأصول المسجلة باسم زوجته بقيمة ٢٤ مليار دينار (١٧ مليون دولار). حافظت حكومة إقليم كردستان على COI الخاصة بها. وفقاً لتقرير هيئة النزاهة في حكومة إقليم كردستان ، كان هناك ٢٧٧ قضية فساد جارية و ٤٤٥ قيد التحقيق الجنائي ، مع إدانة ٥٨ فرداً ، و ٥٤ في انتظار قرار المحاكمة النهائي.

جاءت الإدانات من جميع أنحاء إقليم كردستان العراق ، بما في ذلك أبريل (١٢) ودهوك (٤١) والسليمانية (خمسة). أفادت وسائل إعلام أن رئيس محكمة استئناف كرميان بمحافظة السليمانية أقال في ١٥ حزيران / يونيو القاضي عبد الأمير جمعة من محكمة كرميان.



قيمت المنظمات غير الحكومية والنشطاء على نطاق واسع أن هذا يرجع إلى صراحته في قضايا الفساد البارزة ولأنه أصدر أوامر توقيف بحق مسؤولين نافذين. احتفظ القاضي بمقعده في محكمة جرميان الابتدائية ، لكن النشطاء والمنظمات غير الحكومية أعلنوا أن إقالته كانت بمثابة تحذير لردع القضاة الآخرين الذين سعوا إلى مكافحة الفساد وكان بمثابة ضوء أخضر للمسؤولين الفاسدين حتى يتمكنوا من مواصلة أنشطتهم مع الإفلات من العقاب.

يقود البنك المركزي جهود الحكومة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. عمل مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابع للبنك (AMLCFTO) مع وكالات إنفاذ القانون والسلطة القضائية لتحديد المعاملات المالية غير المشروعة ومقاضاة مرتكبيها.

أظهر أحدث تقرير صادر عن المكتب في عام ٢٠١٩ أنه حقق في ٤٠٠ قضية محتملة لغسيل الأموال خلال عام ٢٠١٩ ، مع إحالة ٣٤ قضية إلى القضاء و ١٩٢ قضية قيد المراجعة من قبل محلي المكتب.

لم يكن AMLCFTO عضوًا في مجموعة Egmont ، وهي المنظمة الدولية المسؤولة عن تنسيق تبادل المعلومات الآمنة مع البلدان الأخرى ، مما يحد من قدرة الدولة على تبادل المعلومات حول مسائل التمويل غير المشروع ، بما في ذلك الفساد.

القسم 5. الموقف الحكومي تجاه التحقيق الدولي وغير الحكومي في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

عملت العديد من مجموعات حقوق الإنسان المحلية والدولية ، في معظم الحالات مع القليل من القيود أو التدخل الحكومي ، للتحقيق ونشر النتائج التي توصلت إليها بشأن قضايا حقوق الإنسان. كان المسؤولون الحكوميون متعاونين إلى حد ما ومتجاوبين مع آرائهم. أفادت المنظمات غير الحكومية الدولية أن الحكومة سمحت لموظفيها من جنسيات معينة بتقديم طلب للحصول على تأشيرات عند الوصول بعد أن تبنت الحكومة سياسة مماثلة عبر فئات التأشيرات.

ثم قام موظفو المنظمات غير الحكومية بتحويل تأشيراتهم إلى تصاريح عمل رسمية ؛ ومع ذلك ، ذكرت المنظمات غير الحكومية الدولية أن العملية كانت تستغرق وقتاً طويلاً وكانت مخصصة. بسبب الأزمة الإنسانية التي يقودها داعش ، ركزت العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية على مساعدة اللاجئين والنازحين وغيرهم من المجتمعات الضعيفة. في بعض الحالات ، عملت هذه المنظمات غير الحكومية بالتنسيق مع الحكومة المركزية وسلطات حكومة إقليم كردستان.

كما قام عدد قليل من المنظمات غير الحكومية بالتحقيق ونشر النتائج المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان. وردت بعض التقارير عن تدخل الحكومة مع المنظمات غير الحكومية التي تحقق في انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات الجهات الحكومية.



وردت تقارير متعددة عن تعرض عمال إغاثة دوليين ومحليين للمضايقة والتهديد والاعتقال والالتهام بتهم إرهاب كاذبة في بعض الحالات. حتى سبتمبر / أيلول ، سجلت منظمة السلامة الدولية للمنظمات غير الحكومية 15 حادثة ضد المنظمات غير الحكومية في الفترة من يناير / كانون الثاني إلى أكتوبر / تشرين الأول ، ولم يتم الإبلاغ عن أي وفيات.

واجهت المنظمات غير الحكومية مشاكل تتعلق بالقدرة ، ولم يكن لديها وصول منتظم إلى المسؤولين الحكوميين ، ونتيجة لذلك ، لم تكن قادرة على توفير حماية كبيرة ضد الإخفاقات في الحكم وانتهاكات حقوق الإنسان. أدى افتقار المنظمات غير الحكومية المحلية إلى مصادر تمويل مستدامة إلى إعاقة تنمية القطاع على المدى الطويل. نادرا ما منحت الحكومة المنظمات غير الحكومية عقود الخدمات. بينما يحظر القانون المنظمات غير الحكومية من الانخراط في النشاط السياسي ، نشأت الأحزاب أو الطوائف السياسية أو مولت أو أثرت بشكل كبير على العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية.

أعلنت مديريةية المنظمات غير الحكومية الحكومية في ٢٤ نوفمبر / تشرين الثاني أنها ستطلب من أي منظمة غير حكومية الحصول على موافقة مسبقة قبل إجراء أي استبيانات أو استبيانات في البلاد.

منعت المنظمات غير الحكومية من العمل في قطاعات معينة (انظر القسم ٦ ، النساء). المنظمات غير الحكومية المسجلة في أربيل لا يمكن أن تعمل خارج إقليم كردستان العراق والأراضي المتنازع عليها التي تسيطر عليها حكومة إقليم كردستان دون تصاريح إضافية من بغداد (انظر القسم ٢. ب).

جميع المنظمات غير الحكومية ، وفقاً للقانون ، مطالبة بالتسجيل لدى مديريةية المنظمات غير الحكومية وفي كثير

من الحالات تطلبت مجالس المحافظات موافقة محلية إضافية للسماح للمنظمات غير الحكومية بتنفيذ أنشطتها. بالإضافة إلى ذلك ، لم يُسمح للمنظمات غير الحكومية المسجلة لدى الحكومة الفيدرالية بالعمل في إقليم كردستان العراق دون تسجيل وتصريح من إدارة المنظمات غير الحكومية في إقليم كردستان العراق. كان لدى إقليم كردستان العراق مجتمع نشط من المنظمات غير الحكومية الكردية في الغالب ، وللعديد منها علاقات وثيقة وتمويل من الأحزاب السياسية. التمويل الحكومي للمنظمات غير الحكومية مرهون قانوناً بما إذا كانت أهداف برامج المنظمات غير الحكومية تتوافق مع مجالات الأولوية المحددة بالفعل في حكومة إقليم كردستان. أنشأت مديرية المنظمات غير الحكومية في حكومة إقليم كردستان إجراءات رسمية لمنح الأموال للمنظمات غير الحكومية ، والتي تضمنت وصفاً عاماً للميزانية السنوية لتمويل المنظمات غير الحكومية ، ومجالات الأولوية للنظر فيها ، والمواعيد النهائية لتقديم العروض ، وإنشاء لجنة المنح ، ومعايير ترتيب المقترحات ؛ ومع ذلك ، أفادت المنظمات غير الحكومية أن حكومة إقليم كردستان لم تقدم التمويل للمنظمات غير الحكومية المحلية منذ ٢٠١٣.

الأمم المتحدة أو الهيئات الدولية الأخرى:

قامت الحكومة وحكومة إقليم كردستان أحياناً بتقييد وصول بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وغيرها من المنظمات الدولية إلى المواقع الحساسة ، مثل مراكز الاحتجاز التي تديرها وزارة الداخلية والتي تحتجز محتجزين مشتبهين بالإرهاب.



هيئات حقوق الإنسان الحكومية:

المفوضية العليا لحقوق الإنسان مفوضة دستورياً. لديها ١٢ مفوضاً بدوام كامل وثلاثة مفوضين احتياطيين لمدة أربع سنوات غير قابلة للتجديد. يعمل في المفوضية العليا لحقوق الإنسان أكثر من ٦٥٠ موظفاً ، نصفهم تقريباً عملوا سابقاً في وزارة حقوق الإنسان ، التي تم حلها في عام ٢٠١٥. ينص القانون على الاستقلال المالي والإداري للمفوضية العليا لحقوق الإنسان ، ويعطيها سلطة واسعة لتلقي الشكاوى والتحقيق فيها. انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ، ورفع الدعاوى القضائية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ، وإجراء زيارات وتقييمات لمراكز الاحتجاز والسجون. أفاد بعض المراقبين بأن الأجنحة السياسية الفردية والحزبية للمفوضين عطلت إلى حد كبير عمل المفوضية العليا لحقوق الإنسان. في يوليو ، عين مجلس النواب لجنة خاصة لإدارة الشؤون المالية والإدارية للمفوضية العليا لحقوق الإنسان. قبل حلها في ٧ أكتوبر قبل الانتخابات ، فشل مجلس النواب في تعيين مفوضين جدد للمفوضية بعد انتهاء فترة المفوضين الحالية في يوليو.

نتيجة لذلك ، لم يتقاضى موظفو العمليات البالغ عددهم ٦٥٠ موظفًا في المفوضية العليا لحقوق الإنسان أجورهم وقاموا بواجباتهم على أساس تطوعي لعدة أسابيع. في ١٤ سبتمبر ، أعلن مجلس النواب أنه سيعين أحد موظفي COR لإدارة الشؤون المالية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان ودفع رواتب موظفي المفوضية.

أعدت الحكومة المفوضيين على أساس مؤقت في ١٠ نوفمبر / تشرين الثاني بانتظار تشكيل مجلس النواب الجديد واختيار مفوضيين جدد.

لم يتقاضى موظفو العمليات البالغ عددهم ٦٥٠ في المفوضية العليا لحقوق الإنسان أجورهم وقاموا بواجباتهم على أساس تطوعي لعدة أسابيع.

في ١٤ سبتمبر ، أعلن مجلس النواب أنه سيعين أحد موظفي COR لإدارة الشؤون المالية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان ودفع رواتب موظفي المفوضية.

أعدت الحكومة المفوضيين على أساس مؤقت في ١٠ نوفمبر / تشرين الثاني بانتظار تشكيل مجلس النواب الجديد واختيار مفوضيين جدد.

أعلنت المنظمات غير الحكومية أن اللجنة المخصصة لمجلس النواب قوضت وانتهكت الاستقلال القانوني والإداري والسياسي والمالي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان.



**DEMOCRACY
HUMAN
RIGHTS
LABOR**
U.S. DEPARTMENT OF STATE

القسم ٦. التمييز والانتهاكات المجتمعية

المرأة

الاعتصاب والعنف الأسري:

يجرم القانون الاعتصاب والاعتداء الجنسي على النساء والرجال والأطفال ، لكنه لا يذكر الاعتصاب الزوجي على وجه التحديد.

يسمح بعقوبة لا تزيد عن ١٥ سنة ، أو السجن مدى الحياة في حالة وفاة الضحية. لا تُعرّف أحكام القانون الخاصة بالاعتصاب «الموافقة» أو توضيحها أو تصفها بطريقة أخرى ، مما يترك المصطلح متروكًا للتفسير القضائي.

يطالب القانون السلطات بإسقاط قضية الاعتصاب إذا تزوج الجاني من الناجية ، مع حكم يحمي من الطلاق خلال السنوات الثلاث الأولى من الزواج.

وافقت عائلة الناجية أحيانًا على هذا الترتيب لتجنب وصمة العار الاجتماعية المرتبطة بالاعتصاب. لم تكن هناك تقديرات موثوقة لحالات الاعتصاب أو معلومات عن فعالية الحكومة في تطبيق القانون.

خلال جائحة COVID-19، أبلغت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق عن زيادة ملحوظة في التقارير المتعلقة بالاعتصاب والعنف المنزلي وإساءة المعاملة الزوجية والتضحية بالنفس والتضحية بالنفس والإصابات الذاتية بسبب الإساءة الزوجية والتحرش الجنسي للقصر والانتحار بسبب زيادة الأسرة.

التوترات بسبب عمليات الإغلاق COVID-19، فضلاً عن الصعوبات الاقتصادية بسبب تراجع اقتصاد البلاد. في فبراير / شباط، صرحت الشرطة الفيدرالية أن العنف الأسري زاد بنحو ٢٠ في المائة بسبب الوباء. في ظل عدم وجود تشريع لمكافحة العنف الأسري، ابتكرت كل وزارة حكومية مركزية معنية طريقته الخاصة للرد على العنف الأسري.

على الرغم من أن الدستور يحظر «جميع أشكال العنف والإساءة في الأسرة»، إلا أن القانون لا يحظر العنف الأسري تحديداً.

يجوز للرجال تأديب زوجاتهم وأطفالهم «ضمن حدود معينة ينص عليها القانون أو العرف» وتسري الأحكام المخففة للعنف أو القتل إذا كان للجاني «دوافع شريفة» أو إذا قبض الجاني على زوجته أو إحدى قريباته في حالة الزنا. ظل العنف المنزلي مشكلة متفشية.

أدت مضايقة الموظفين القانونيين الذين سعوا إلى متابعة قضايا العنف الأسري بموجب القوانين التي تجرم الاعتداء، فضلاً عن نقص الشرطة والموظفين القضائيين المدربين، إلى إعاقة جهود مقاضاة الجناة.



كافحت الحكومة المركزية وحكومة إقليم

كردستان أيضاً لمعالجة الصدمات الجسدية

والنفسية التي عانت منها النساء اللائي يعشن

تحت حكم داعش. ينص قانون الناجين الإيزيديين، الذي أقره مجلس النواب في مارس / آذار، على إنشاء مديرية جديدة لشؤون الناجين تابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لضحايا داعش، بمن فيهم النساء وأفراد الأقليات.

تحتفظ وزارة الداخلية بـ ١٦ وحدة لحماية الأسرة تحت سلطة الشرطة، وتقع في مبان منفصلة في مراكز الشرطة في جميع أنحاء البلاد، مصممة لحل النزاعات الأسرية وإنشاء ملاجئ آمنة لضحايا العنف الجنسي أو الجنساني. وبحسب ما ورد كانت هذه الوحدات تميل إلى إعطاء الأولوية للمصالحة الأسرية على حماية الضحايا وتفترق إلى القدرة على دعم الناجين.

ذكرت المنظمات غير الحكومية أن الناجيات من العنف الأسري يخشين الاقتراب من وحدات حماية الأسرة لأنهن اشتبهن في أن الشرطة ستبلغ عائلاتهن بشهادتهن. وبحسب ما ورد منع بعض زعماء القبائل في الجنوب أفرادهم من التماس الإنصاف من خلال وحدات حماية الأسرة التابعة للشرطة، بدعوى أن العنف المنزلي مسألة عائلية. وحدات حماية الأسرة في معظم المواقع لا تدير ملاجئ.

يجرم قانون حكومة إقليم كردستان العنف الأسري، بما في ذلك الإساءة الجسدية والنفسية والتهديد بالعنف والاعتصاب الزوجي.

نفذت حكومة إقليم كردستان أحكام القانون وأبقت على قوة شرطة خاصة للتحقيق في قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي ولجنة للمصالحة الأسرية داخل النظام القضائي ، لكن المنظمات غير الحكومية المحلية أفادت بأن هذه البرامج لم تكن فعالة في مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي. على مدار العام ، قدمت المديرية العامة لمكافحة العنف ضد النساء والعائلات في حكومة إقليم كردستان ورش عمل وندوات لموظفي إنفاذ القانون وحملات توعية حول تأثير العنف الأسري على الأفراد والمجتمع. كان هناك أيضًا خط ساخن يعمل على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع لتلقى بلاغات عن أعمال عنف: بمعدل ١١٠٠٠ مكالمة سنويًا.

علاوة على ذلك ، قامت المديرية ، بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ، بتطوير تطبيق للهاتف المحمول لتسهيل الوصول إلى الخط الساخن ، والذي أتاح الوصول إلى الاستشارات الحية مع علماء النفس والأطباء النفسيين.

قدم اثنان من الملاجئ التي يديرها القطاع الخاص وأربعة ملاجئ تديرها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في حكومة إقليم كردستان بعض الحماية والمساعدة للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاتجار بالبشر. كانت المساحة محدودة ، وأفادت المنظمات غير الحكومية بأن الخدمات النفسية والعلاجية كانت سيئة.



**DEMOCRACY
HUMAN
RIGHTS
LABOR**
U.S. DEPARTMENT OF STATE

لعبت المنظمات غير الحكومية دورًا رئيسيًا في تقديم الخدمات ، بما في ذلك المساعدة القانونية ، للناجيات من العنف الأسري ، اللاتي غالبًا ما لم يتلقين أي مساعدة من الحكومة.

بدلاً من استخدام سبل الانتصاف القانونية

، توسطت السلطات في كثير من الأحيان بين النساء وعائلاتهن حتى تتمكن النساء من العودة إلى منازلهن. بخلاف الزواج أو العودة إلى عائلاتهن ، والذي أدى في كثير من الأحيان إلى مزيد من الإيذاء من قبل الأسرة أو المجتمع ، لم يكن هناك سوى القليل من الخيارات للنساء في الملاجئ.

شكل مجلس وزراء إقليم كردستان هيئة قضائية بعد سيطرة داعش على منطقة سنجار والمناطق المحيطة بها للتحقيق في مزاعم جرائم داعش وتوثيقها ، بما في ذلك الشهادات المسجلة للضحايا والناجين والمدعين والشهود. بلغ مجموع القضايا المرفوعة أمام المحاكم حتى تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٦ قضية ، منها ١١٩١ قضية تتعلق بجرائم داعش المرتكبة ضد النساء خلال فترة سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على قضاء سنجار ومناطق أخرى في محافظة الموصل. وبالمثل ، في محافظة دهوك ، تم رفع ٢٠٣٦ قضية عنف داعش ضد النساء إلى المحاكم. تم رفع القضايا إلى مستوى المحكمة الجنائية الدولية.

حافظت حكومة إقليم كردستان أيضًا على مركز للإبادة الجماعية في دهوك للعلاج والدعم وإعادة التأهيل للنساء الناجيات من أسر داعش ، بما في ذلك التحقيق في جرائم الاغتصاب وتوثيقها. تقديم الخدمات الصحية والنفسية داخل المخيمات. وأدارت مركزًا من خلال مديرية الشؤون الإيزيدية التابعة لحكومة إقليم كردستان في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف لإعادة تأهيل ما يقرب من ١٦٣ امرأة محررة.

تشويه / بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث / C):

أفادت المنظمات غير الحكومية وحكومة إقليم كردستان أن ممارسة ختان الإناث استمرت في إقليم كردستان العراق ، لا سيما في المناطق الريفية في أربيل والسليمانية وكركوك ، على الرغم من الحظر المفروض على هذه الممارسة في قانون إقليم كردستان العراق. معدلات ختان الإناث ، ومع ذلك ، ورد واصلت الانخفاض. وعزت المنظمات غير الحكومية انخفاض معدل ختان الإناث إلى تجريم هذه الممارسة واستمرار أنشطة التوعية العامة من قبل جماعات المجتمع المدني. لم يكن ختان الإناث منتشرًا خارج إقليم كردستان العراق.

ممارسات تقليدية ضارة أخرى:

سمح القانون بـ «الشرف» كدفاع قانوني في العنف ضد المرأة ، وظل ما يسمى بجرائم الشرف مشكلة خطيرة في جميع أنحاء البلاد. حكم في القانون يحدد عقوبة الإدانة بالقتل بالسجن لمدة أقصاها ثلاث سنوات إذا كان الرجل يحاكم لقتل زوجته أو امرأة معالة للاشتباه في أن الضحية كانت ترتكب الزنا أو تمارس الجنس خارج نطاق الزواج . أفادت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة

العراق (يونامي) أن عدة مئات من النساء

يتوفين كل عام بسبب جرائم الشرف.

وبحسب ما ورد رتبت بعض العائلات

لجرائم الشرف لتظهر على أنها حالات انتحار.

أكدت المديرية العامة لمكافحة العنف

ضد المرأة بوزارة الداخلية في حكومة إقليم

كردستان ١٩ حالة قتل شرف في إقليم



كردستان العراق حتى سبتمبر / أيلول.

ووردت أنباء عن تعرض النساء والفتيات للاستغلال الجنسي من خلال ما يسمى بالزواج المؤقت ، أو زواج

المتعة ، والذي بموجبه يعطي الرجل لأسرة الفتاة أو المرأة مهراً مقابل الإذن «بالزواج» منها لفترة محددة.

كانت الشابات ، الأرمال أو اليتيمات بسبب هجمات داعش ، عرضة بشكل خاص لهذا النوع من الاستغلال. في

حالات مماثلة ، أفادت منظمات غير حكومية أن بعض العائلات اختارت تزويج بناتها القاصرات مقابل المهر ، اعتقادًا

منها أن الزواج كان حقيقيًا ، لكن الفتاة عادت إليهن بعد شهر ، وأحيانًا كانت حاملاً.

أفاد المسؤولون الحكوميون والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية أيضًا أن الممارسة التقليدية لحزب النهوة

، حيث يجوز لابن عم أو عم أو قريب آخر لأي امرأة منع أو إنهاء زواجها من شخص خارج الأسرة ، لا يزال يمثل مشكلة

، لا سيما في المحافظات الجنوبية.

دعا آية الله العظمى علي السيستاني إلى وضع حد للنحو والفصلية (حيث يتم تداول النساء لتسوية النزاعات

القبلية) ، لكن هذه التقاليد استمرت ، لا سيما في المناطق التي يفوق فيها النفوذ القبلي تأثير المؤسسات الحكومية.

التحرش الجنسي:

يحظر القانون التحرش الجنسي ، بما في ذلك في مكان العمل. تشمل عقوبات التحرش الجنسي غرامات تصل إلى ٣٠ دينارًا فقط (حوالي سنتان) ، والسجن ، أو كليهما ، بما لا يتجاوز ثلاثة أشهر لمرتكب الجريمة لأول مرة. ينص القانون على تخفيف العقوبات في حالة زواج غير المتزوجين.

لا توجد معلومات متاحة بشأن فعالية الإنفاذ الحكومي ، لكن العقوبات كانت منخفضة للغاية. في معظم المناطق ، كان هناك عدد قليل من الملاجئ التي توفرها الحكومة ، أو لم يكن هناك أي معلومات ، وخطوط ساخنة للدعم ، وتدريب قليل أو معدوم للشرطة على الحساسية. أبلغ اللاجئون والمشردون داخليا عن تعرضهم للتحرش الجنسي المنتظم ، في كل من المخيمات والمدن.

تعرضت المرشحات السياسيات للمضايقات على الإنترنت وعلى وسائل التواصل الاجتماعي ، بما في ذلك نشر صور ومقاطع فيديو مزيفة أو عارية أو بذيئة تهدف إلى الإضرار بحملاتهن الانتخابية وسمعتهم - وغالبًا ما توصف بأنها «تلطيخ شرف العائلة».

استشهدت منظمة شبكة النساء العراقيات غير الحكومية بعدة حالات تم فيها استهداف مرشحات بسبب جنسهن

خلال الحملة الانتخابية. ذكرت المنظمات غير الحكومية المحلية لحقوق الإنسان أن المضايقات استهدفت بشكل خاص المرشحات المستقلات أو المرشحات من الأحزاب السياسية الجديدة التي تفتقر إلى اللجوء أو العلاقات السياسية مع أجهزة الأمن الحكومية. أفادت المنظمات غير الحكومية خلال العام أن أفراد الأمن طلبوا من النازحات خدمات

جنسية مقابل توفير الاحتياجات الأساسية. كان هذا سائدًا بشكل خاص بين النساء النازحات اللائي كن يعشن سابقًا تحت سيطرة داعش. وفي حالات أخرى ، استغل العصابات الإجرامية النازحات وأجبرتهن على ممارسة الجنس التجاري.

ذكر المجلس الأعلى لشؤون المرأة في حكومة إقليم كردستان والمديرية العامة لمكافحة العنف ضد المرأة (DCVAW) أن هناك ارتفاعًا في التحرش على الإنترنت بالفتيات والنساء. وفقًا لـ DCVAW ، نتجت ٧٥ بالمائة من حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي من مواقع التواصل الاجتماعي.

الحقوق الإنجابية:

لم ترد تقارير عن الإجهاد القسري أو التعقيم غير الطوعي من جانب السلطات الحكومية. قدمت المستشفيات خدمات صحة الدورة الشهرية للنساء مجانًا.

كانت وسائل منع الحمل المختلفة متاحة على نطاق واسع ، بما في ذلك في إقليم كردستان العراق ؛ ومع ذلك ، تتمتع النساء في المناطق الحضرية عمومًا بإمكانية وصول أكبر من تلك الموجودة في المناطق الريفية من البلاد. لا



**DEMOCRACY
HUMAN
RIGHTS
LABOR**
U.S. DEPARTMENT OF STATE

يمكن وصف المرأة المتزوجة أو استخدامها لوسائل منع الحمل دون موافقة زوجها. لم تتمكن النساء العازبات غير المتزوجات من الحصول على تحديد النسل. لم يكن للمطلقات أو الأرمال نفس القيد.

بسبب انعدام الأمن العام في البلاد والصعوبات الاقتصادية المصاحبة ، تلقت العديد من النساء رعاية طبية غير كافية. ذكر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أنه في بعض المقاطعات ، توقف عمل وحدات الصحة الإنجابية ورعاية الحمل ، وكذلك حملات التوعية الصحية ، بشكل شبه كامل بسبب تأثير COVID-19 على نظام الرعاية الصحية.

في إقليم كردستان العراق ، أفادت وزارة الصحة في حكومة إقليم كردستان أن الناجيات من العنف الجنسي تلقين العلاج من إدارات الصحة الإقليمية وغرف الطوارئ. ومع ذلك ، نادرًا ما نظر القضاة في أدلة الطب الشرعي التي تم جمعها.

ذكرت الحكومة أنها قدمت خدمات كاملة للناجيات من العنف الجنسي والاغتصاب في جميع المقاطعات لأن القانون يتطلب أن تتلقى الناجيات الرعاية الصحية والعلاج الكامل. كانت موانع الحمل الطارئة متوفرة كجزء من الإدارة السريرية للاغتصاب من خلال الخدمات الحكومية والعيادات الخاصة ، على الرغم من أن المدافعين الذين عملوا مع الناجيات أفادوا بوجود العديد من العوائق التي تحول دون وصول النساء إلى وسائل منع الحمل ، فضلاً عن وجود فجوات كبيرة في تقديم الخدمات.



التمييز:

على الرغم من أن الدستور ينص على المساواة بين الرجل والمرأة ، إلا أن القانون لا يمنح المرأة نفس الوضع القانوني والحقوق التي يتمتع بها الرجل. تميز القوانين الجنائية ، والأسرية ، والدينية ، والأحوال الشخصية ، والعمل ، والميراث ضد المرأة. تعرضت للتمييز في مجالات مثل الزواج والطلاق وحضانة الأطفال والتوظيف والأجور وامتلاك أو إدارة الأعمال أو الممتلكات والتعليم والعملية القضائية والإسكان.

على سبيل المثال ، في محكمة قانونية ، تساوي شهادة المرأة نصف شهادة الرجل في بعض الحالات وتكون متساوية في حالات أخرى.

يسمح القانون بشكل عام للمرأة ببدء إجراءات الطلاق ضد أزواجهم ، لكنه لا يمنح المرأة المطلقة الحق في النفقة بخلاف نفقة الطفل أو في بعض الحالات النفقة المالية لمدة عامين ؛ وفي حالات أخرى ، يجب على المرأة أن تعيد مهرها كله أو جزء منه أو أن تدفع مبلغاً من المال للزوج بأي شكل آخر.

بموجب القانون ، يكون الأب هو الوصي على الأطفال ، ولكن يجوز منح الأم المطلقة حضانة أطفالها حتى سن العاشرة ، ويمكن تمديدتها من قبل محكمة حتى سن 15 عامًا ، وفي ذلك الوقت يمكن للأطفال اختيار الوالد الذي يرغبون في العيش معه .

* جميع الجماعات الدينية المعترف بها لديها محاكم الأحوال الشخصية الخاصة بها المسؤولة عن معالجة مسائل الزواج والطلاق والميراث.

يختلف التمييز ضد المرأة في مسائل الأحوال الشخصية باختلاف المجموعة الدينية. تفسير الحكومة للشريعة هو أساس قانون الميراث لجميع المواطنين باستثناء أعضاء الأقليات الدينية المعترف بها. في جميع المجتمعات ، يجب على الورثة الذكور تقديم الدعم المالي للقريبات من الإناث اللواتي يرثن أقل. إذا لم يفعلوا ذلك ، يحق للمرأة رفع دعوى.

* يكفل القانون للمرأة والرجل حقوقًا متساوية في امتلاك أو إدارة الأراضي أو غيرها من الممتلكات ، لكن المعايير الثقافية والدينية أعاقت حقوق ملكية المرأة ، لا سيما في المناطق الريفية. لا يحترم القانون والعرف بشكل عام حرية الحركة للمرأة. على سبيل المثال ، يمنع القانون المرأة من التقدم للحصول على جواز سفر دون موافقة ولي أمرها الذكر أو ممثل قانوني (انظر القسم ٢.٥ د). لم يتمكن من الحصول على وثيقة تعريف الحالة المدنية ، المطلوبة للحصول على الخدمات العامة ، والمساعدات الغذائية ، والرعاية الصحية ، والتوظيف ، والتعليم ، والإسكان ، دون موافقة أحد الأقارب الذكور.



**DEMOCRACY
HUMAN
RIGHTS
LABOR**
U.S. DEPARTMENT OF STATE

كما أفادت المنظمات غير الحكومية بحالات غيرت فيها المحاكم تسجيل النساء الأيزيديات إلى مسلمات رغما عنهن بسبب زواجهن القسري من مقاتلي داعش. وفرت حكومة إقليم كردستان بعض أشكال الحماية القانونية الإضافية للنساء ، مع الحفاظ على المجلس الأعلى للشؤون ومجلس مراقبة الحقوق التابعين لفرض القانون ومنع التمييز والاستجابة له ، ولكن تم تطبيق هذه الحماية بشكل غير متسق.

لا تزال أجزاء أخرى من قانون حكومة إقليم كردستان تعكس القانون الاتحادي ، وتواجه النساء التمييز. يسمح قانون حكومة إقليم كردستان للمرأة بوضع شرط قبل الزواج ، الحق في طلاق زوجها بما يتجاوز الظروف المحدودة التي يسمح بها القانون العراقي ، ويوفر للزوجة المطلقة ما يصل إلى خمس سنوات من النفقة بعد رعاية الأطفال.

العنف والتمييز العنصري أو العرقي الممنهج

ينص الدستور على أن جميع المواطنين متساوون أمام القانون دون تمييز على أساس الجنس أو العرق أو العرق أو الجنسية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي. يحظر أي كيان أو برنامج يتبنى ، أو يحرض ، أو يسهل ، أو يمجد ، أو يروج ، أو يبرر العنصرية أو التطهير العرقي. ومع ذلك ، ظلت القيود المفروضة على حرية الدين وكذلك العنف والمضايقة ضد الأقليات التي ترتكبها قوى الأمن الداخلي منتشرة خارج إقليم كردستان العراق ، وفقًا لزعماء دينيين وممثلين عن منظمات غير حكومية.

يحظر قانون إقليم كردستان العراق «الخطاب الإعلامي الديني أو السياسي بشكل فردي أو جماعي ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، الذي يجلب الكراهية والعنف والإرهاب والإقصاء والتهميش على أساس الادعاءات القومية أو العرقية أو الدينية أو اللغوية».

بحسب ممثل منظمة يازدا غير الحكومية اليزيدية ، واصلت سلطات حكومة إقليم كردستان التمييز ضد الأقليات ، بما في ذلك التركمان والعرب واليزيديين والشبك والمسيحيين ، في الأراضي التي تطالب بها كل من حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية في الجزء الشمالي من البلاد.

٢. أطفال

تسجيل الميلاد:

ينص الدستور على أن أي شخص يولد لأب واحد على الأقل مواطن هو مواطن. أدى عدم تسجيل المواليد إلى الحرمان من الخدمات العامة مثل التعليم والغذاء والرعاية الصحية. واجهت النساء غير المتزوجات والأرامل في كثير من الأحيان مشاكل في تسجيل أطفالهن ، على الرغم من أن السلطات في معظم الحالات قدمت شهادات الميلاد بعد تسجيل المواليد من خلال وزارتي الصحة والداخلية ؛ وبحسب ما ورد كان هذا التسجيل عملية طويلة ومعقدة في بعض الأحيان.



كانت الحكومة بشكل عام ملتزمة بحقوق الأطفال ورفاهيتهم ، رغم أنها حرمت الأطفال غير المواطنين من المزايا.

أفادت منظمات إنسانية عن انتشار مشكلة الأطفال المولودين لعناصر داعش أو في المناطق التي يسيطر عليها داعش ، الذين لم يحصلوا على شهادة ميلاد صادرة عن الحكومة. ونتيجة لذلك ، يقدر أن ١٥

التعليم:

التعليم الابتدائي إلزامي للأطفال المواطنين خلال السنوات الست الأولى من الدراسة وحتى سن ١٥ عامًا في إقليم كردستان العراق ؛ يتم توفيره مجاناً للمواطنين. ظل تكافؤ فرص حصول الفتيات على التعليم يمثل مشكلة ، لا سيما في المناطق الريفية وغير الآمنة.

استمر إغلاق المدارس بسبب جائحة COVID-19 حتى نهاية العام الدراسي ٢٠٢٠-٢١ ، مما أدى إلى إبقاء أكثر من ١٠ ملايين طالب خارج المدرسة. دعمت اليونيسف وزارة التربية والتعليم لبث الدروس من خلال التلفزيون والمنصات الرقمية التعليمية.

ومع ذلك ، فإن وصول الأطفال إلى منصات التعلم البديلة عبر الإنترنت والتلفزيون قد أعيق بسبب محدودية الاتصال وتوافر الأجهزة الرقمية ، فضلاً عن نقص الكهرباء. علاوة على ذلك ، لم تصدر وزارة التربية والتعليم توجيهات لتوجيه تقديم التعلم عن بعد.

إساءة معاملة الأطفال:

على الرغم من أن الدستور يحظر «جميع أشكال العنف والإساءة في الأسرة»، إلا أن القانون لا يحظر العنف المنزلي تحديداً ولكنه ينص على أنه يجوز للرجال تأديب زوجاتهم وأطفالهم «ضمن حدود معينة ينص عليها القانون أو العرف». يوفر القانون الحماية للأطفال الذين وقعوا ضحايا للعنف الأسري أو كانوا في الملاجئ ومنازل الدولة ودور الأيتام، بما في ذلك الحصول على الرعاية الصحية والتعليم.

وبحسب ما ورد ظل العنف ضد الأطفال يمثل مشكلة كبيرة، إلا أن الإحصاءات الحديثة والموثوقة حول حجم المشكلة غير متوفرة. أفادت المنظمات غير الحكومية المحلية أن الحكومة لم تحرز سوى تقدم ضئيل في تنفيذ السياسة الوطنية لحماية الطفل لعام ٢٠١٧.

أفادت اليونيسف أنه خلال العام، قدر ما لا يقل عن ١/٨ مليون طفل، نصفهم من الفتيات، أنهم بحاجة إلى نوع واحد على الأقل من خدمات الحماية. إضافة إلى ذلك، يحتاج ١/٣ مليون طفل إلى المساعدة لمواصلة تعليمهم؛ ٣٨ في المائة من جميع الأطفال يعيشون في فقر.

واصلت اليونيسف وشركاؤها المنفذون تقديم الدعم النفسي والاجتماعي؛ إدارة الحالات وخدمات الحماية المتخصصة للأطفال، بما في ذلك تسجيل المواليد؛ التوثيق المدني والمساعدة القانونية؛ وتنمية قدرات الشركاء الوطنيين.

يجرم قانون حكومة إقليم كردستان العنف الأسري، بما في ذلك الإساءة الجسدية والنفسية والتهديد بالعنف. نفذت حكومة إقليم كردستان أحكام القانون، لكن المنظمات غير الحكومية المحلية أفادت بأن هذه البرامج لم تكن فعالة في مكافحة إساءة معاملة الأطفال.

قامت وزارات العمل والشؤون الاجتماعية والتعليم والثقافة والشباب في حكومة إقليم كردستان بتشغيل خط ساخن مجاني للإبلاغ عن الانتهاكات ضد حقوق الطفل أو طلب المشورة بشأنها. ظهرت تقارير متعددة عن إساءة معاملة الأطفال خلال العام.

أفاد ناشطون بأن الاعتداء والاعتداء الجنسي من قبل الأقارب كان منتشرًا وأن بعض الضحايا لم يبلغوا عن جرائم خوفاً من عقاب أفراد الأسرة.

زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري:

الحد الأدنى القانوني لسن الزواج هو ١٨ عامًا، لكن القانون يسمح للقاضي بالسماح للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عامًا بالزواج إذا تم إثبات اللياقة والقدرة البدنية ولم يقدم الوصي اعتراضاً معقولاً. يجرم القانون الزواج بالإكراه لكنه لا يبطل بشكل تلقائي الزيجات القسرية التي تم إتمامها. وبحسب ما ورد بذلت الحكومة القليل من الجهود لفرض القانون. حدثت حالات الزواج المبكر والقسري التقليدي للفتيات، بما في ذلك الزواج المؤقت، في جميع أنحاء البلاد. أشارت بيانات اليونيسف لعام ٢٠١٨ إلى أن ٧ في المائة من الفتيات تزوجن في سن ١٥ و ٢٨ في المائة في سن ١٨



**DEMOCRACY
HUMAN
RIGHTS
LABOR**
U.S. DEPARTMENT OF STATE

سنة.

أبلغت المفوضية عن استمرار انتشار الزواج المبكر بسبب الصراع وعدم الاستقرار الاقتصادي ، لأن العديد من العائلات رتبت للفتيات للزواج من أبناء العم أو في أسر متعددة الزوجات .

في إقليم كردستان العراق ، الحد الأدنى القانوني لسن الزواج هو ١٨ عامًا ، لكن قانون حكومة إقليم كردستان يسمح للقاضي بالسماح لطفل لا يتجاوز عمره ١٦ عامًا بالزواج إذا كان الفرد يتزوج طواعية وحصل على إذن من الوصي القانوني. يجرم قانون حكومة إقليم كردستان الزواج القسري ويعلق ، لكنه لا يبطل تلقائيًا ، الزيجات القسرية التي تم إتمامها. وفقًا للمجلس الأعلى لشؤون المرأة في حكومة إقليم كردستان ، شارك اللاجئون والنازحون داخليًا في إقليم كردستان العراق في زواج الأطفال وتعدد الزوجات بمعدل أعلى من المقيمين في إقليم كردستان العراق. عبر بعض الرجال الكرد الحدود إلى الأراضي العراقية الفيدرالية للحصول على عروس طفل لأن القوانين الفيدرالية ليست صارمة.

الاستغلال الجنسي للأطفال:

يحظر القانون الاستغلال الجنسي التجاري أو البيع أو عرض أو تدبير الجنس التجاري ، والممارسات المتعلقة باستغلال الأطفال في المواد الإباحية. كان الاتجار بالجنس مع الأطفال مشكلة ، وكذلك الزيجات المؤقتة ، لا سيما بين السكان المشردين داخليا. الحد الأدنى لسن ممارسة الجنس بالتراضي هو ١٨.



لأن سن المسؤولية الجنائية القانونية هو تسعة في المناطق التي تديرها الحكومة المركزية و ١١ في إقليم كردستان العراق ، غالبًا ما تعاملت السلطات الأطفال المستغلين جنسيًا كمجرمين بدلاً من ضحايا. لا توجد معلومات متاحة بشأن فعالية إنفاذ الحكومة.

الأطفال النازحون:

تسبب انعدام الأمن والنزاع النشط بين القوات الحكومية وداعش في استمرار نزوح أعداد كبيرة من الأطفال (انظر القسم ٢.د). ساهمت الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الحكومية ، ولا سيما بعض مجموعات الحشد الشعبي ، في النزوح. بسبب الصراع في سوريا ، لجأ الأطفال والأمهات العازبات من سوريا إلى إقليم كردستان العراق. ذكرت اليونيسف أن ما يقرب من نصف النازحين هم من الأطفال.

عمليات الاختطاف الدولية للأطفال:

البلد ليس طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام ١٩٨٠ بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال.

معاداة السامية

ينص قانون العقوبات على أن أي شخص يُدان بترويج المبادئ الصهيونية ، أو الارتباط بالمنظمات الصهيونية ، أو مساعدة هذه المنظمات من خلال الدعم المادي أو المعنوي ، أو العمل بأي شكل من الأشكال لتحقيق أهداف صهيونية ، يخضع لعقوبة الإعدام. وفقاً للقانون ، يُحظر على اليهود الالتحاق بالجيش ولا يمكنهم شغل وظائف في القطاع العام. لم تطبق حكومة إقليم كردستان قوانين الحكومة المركزية المناهضة للصهيونية واعتمدت على قانون إقليم كردستان العراق رقم 5 ، الذي يوفر حماية لحقوق أعضاء الأقليات الدينية ، بما في ذلك اليهود. بعد مؤتمر مثير للجدل حول التطبيع مع إسرائيل عقد في أربيل في سبتمبر ، أشارت إحدى الميليشيات إلى إسرائيل باسم «الكيان الشيطاني» ، وهددت أخرى بالعنف ضد المشاركين. عدد قليل جدا من المواطنين اليهود يعيشون في بغداد. ذكرت منظمات إعلامية أن أربعة مواطنين يهود فقط بقوا في البلاد خارج إقليم كردستان العراق بعد وفاة الطبيب اليهودي ظافر الياهو في مارس. وفقاً لإحصاءات غير رسمية صادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كردستان ، كان هناك ما لا يقل عن 100 إلى 250 عائلة يهودية في إقليم كردستان العراق.

لم يمارس المجتمع اليهودي العبادة في الأماكن العامة بسبب مخاوف من الانتقام أو التمييز أو العنف من قبل الجهات المتطرفة. خصصت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كردستان إحدى إداراتها السبع للشؤون اليهودية.



**DEMOCRACY
HUMAN
RIGHTS
LABOR**
U.S. DEPARTMENT OF STATE

الاتجار بالأعضاء

اتخذت الحكومة خطوات لمكافحة التجارة غير المشروعة والاتجار في الأعضاء البشرية. على سبيل المثال ، في نوفمبر / تشرين الثاني ، أعلنت مديرية مكافحة الجرائم في بغداد عن اعتقال مشتبه به زُعم أنه باع كلية طفلها. بشكل منفصل ، أعلنت محكمة الجنايات في محافظة واسط عن أحكام بالسجن ست سنوات على شخصين قاما بتهريب أعضاء بشرية في جميع أنحاء البلاد.

الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

كان للأشخاص ذوي الإعاقة وصول محدود إلى التعليم أو العمل أو الخدمات الصحية أو المعلومات أو الاتصالات أو المباني أو النقل أو النظام القضائي أو خدمات الدولة الأخرى. لم تقدم الحكومة المعلومات والاتصالات بأشكال يسهل الوصول إليها. على الرغم من أن قرار مجلس الوزراء لعام 2016 ينص على وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المباني وأماكن التعليم والعمل ، استمر التنفيذ غير المكتمل في تقييد الوصول.

في سبتمبر / أيلول ، قال أشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة لـ هيومن رايتس ووتش إن حواجز الوصول أجبرتهم على الاعتماد على المساعدة للوصول إلى مراكز الاقتراع. عندما جاءت هذه المساعدة من أعضاء الحزب السياسي الذين لديهم إذن باستخدام المركبات ، حاول هؤلاء الأعضاء أحياناً التأثير على كيفية تصويت الأشخاص ذوي الإعاقة. كما أفادت هيومن رايتس ووتش بأن صناديق الاقتراع كانت في الغالب على أرضيات لا يستطيع الوصول إليها من يعانون من مشاكل في الحركة.

أولئك الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى صندوق الاقتراع دون مساعدة أو لم يتمكنوا من ملء بطاقات الاقتراع الخاصة بهم بمفردهم اضطروا إلى الاعتماد على أحد أفراد الأسرة أو موظفي مفوضية الانتخابات للإدلاء بأصواتهم ، إثارة مخاوف بشأن الخصوصية والحق في التصويت المستقل.

ونتيجة لذلك ، بذلت اللجنة الانتخابية جهوداً لتحسين وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مراكز الاقتراع. قال حيدر جاسم ، وهو شخص يعاني من إعاقة جسدية ، لـ هيومن رايتس ووتش إنه طلب من موظفي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات المساعدة عندما لم يتمكن من الوصول إلى الطابق الثاني من مركز الاقتراع على كرسيه المتحرك ، وقيل له إن صندوق الاقتراع لا يمكن نقله لإيوائه. أوضح جاسم لـ هيومن رايتس ووتش أنه استشهد بإعلانات سابقة للمفوضية لتعزيز إمكانية الوصول ، لكن الموظفين ذكروا أنهم لم يكونوا على علم.



عاد جاسم إلى مركز الاقتراع في وقت لاحق من اليوم وتمكن بمساعدة أحد أقاربه من الوصول إلى الطابق الثاني والتصويت ، لكنه

قال لـ هيومن رايتس ووتش إنه يعرف العديد من الأشخاص الذين لم يتمكنوا من التصويت بسبب مشاكل الوصول. قدرت لجنة مجلس النواب للعمل والشؤون الاجتماعية أن هناك ثلاثة ملايين شخص معاق وذكرت أن هناك إهمال متعمد من جانب الحكومة في تلبية احتياجاتهم.

أفادت المنظمات غير الحكومية المحلية أنه على الرغم من تبني الحكومة لاستراتيجية طويلة الأجل للتنمية المستدامة للأشخاص ذوي الإعاقة ، فإن تنفيذ أهداف البرنامج ظل ضعيفاً طوال العام. ظل الأشخاص ذوو الإعاقة يواجهون صعوبات في الحصول على خدمات الصحة والتعليم والتوظيف.

تقود وزارة العمل الهيئة المستقلة لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة. يجب على أي مواطن يتقدم لتلقي خدمات حكومية متعلقة بالإعاقة أن يحصل أولاً على تقييم العمولة. قامت وزارة العمل بتشغيل العديد من المؤسسات للأطفال والشباب ذوي الإعاقة. قدمت الوزارة برامج قروض للأشخاص ذوي الإعاقة للتدريب المهني.

ينص الدستور على أن الحكومة ، من خلال القانون واللوائح ، توفر الضمان الاجتماعي والصحي للأشخاص ذوي الإعاقة ، بما في ذلك من خلال الحماية من التمييز وتوفير السكن وبرامج الرعاية وإعادة التأهيل الخاصة. على الرغم

من الأحكام الدستورية ، لا توجد قوانين تحظر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية أو الحسية أو الذهنية أو العقلية. هناك حصة توظيف بنسبة 5 في المائة في القطاع العام للأشخاص ذوي الإعاقة ، ولكن استمر التمييز في التوظيف (انظر القسم 7.د). دعم الصحة النفسية للسجناء ذوي الإعاقات العقلية غير موجود.

قدمت وزارة الصحة الرعاية الطبية والمزايا وإعادة التأهيل ، عند توفرها ، للأشخاص ذوي الإعاقة ، الذين يمكنهم أيضًا الحصول على مزايا من وكالات أخرى ، بما في ذلك مكتب رئيس الوزراء.

ترأس نائب وزير العمل والشؤون الاجتماعية في حكومة إقليم كردستان لجنة مماثلة ، يديرها مدير خاص داخل الوزارة.

ينص قانون حكومة إقليم كردستان على تدابير حماية أكبر للأفراد ذوي الإعاقة ، بما في ذلك مطلب توظيف 5 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسات القطاع العام و 3 في المائة في القطاع الخاص. قدمت حكومة إقليم كردستان منحة شهرية قدرها 100 ألف دينار (69 دولارًا) لموظفي الحكومة ذوي الإعاقة و 150 ألف دينار (102 دولارًا) لمن لا يعملون في حكومة إقليم كردستان.

أدى نقص الأموال إلى تنفيذ أقل من الكامل للقانون ، بما في ذلك عدم القدرة على دفع رواتب جميع الأشخاص

ذوي الإعاقة أو تسجيل أي أشخاص ذوي إعاقة جديدة للحصول على الراتب منذ عام 2013.

أفاد المدافعون عن حقوق الإعاقة في حكومة إقليم كردستان أن تدابير حماية الإعاقة في إقليم كردستان العراق تفتقر إلى التنفيذ ، بما في ذلك شرط التوظيف بنسبة 5 بالمائة. ظل الافتقار إلى إمكانية الوصول يمثل مشكلة حيث تفتقر أكثر من 98 بالمائة من

المباني العامة والمنتزهات ووسائل النقل إلى المرافق الكافية لمساعدة أكثر من 110 ألف شخص من ذوي الإعاقة المسجلين في المنطقة.

أفاد المدافعون عن الإعاقة أن التوظيف كان منخفضًا بين أفراد المجتمع ، وأن العديد من الشباب ذوي الإعاقات العقلية والجسدية يفتقرون إلى فرص الوصول إلى فرص التعليم.

قام الأشخاص ذوو الإعاقة في إقليم كردستان العراق بشكل متكرر باحتجاجات واعتصامات لمطالبة حكومة إقليم كردستان بتحسين ظروفهم المالية والمعيشية.

ذكرت نقابات المعوقين أنها تعرضت للتمييز فيما يتعلق بالتوظيف وأن مدفوعات الضمان الاجتماعي التي تلقتها من الحكومة لم تكن كافية ، خاصة وأن العديد منها تحمل نفقات طبية.

أفاد الأشخاص ذوو الإعاقة في إقليم كردستان العراق بوجود تمييز مجتمعي وتسلط وتحرش جنسي ، بما في ذلك من قبل المعلمين.

أفادت وزارة حكومة إقليم كردستان التي تغطي الأشخاص ذوي الإعاقة أنها غير قادرة على القيام بحملات توعية عامة لمكافحة التمييز.



أعمال العنف والتجريم وغيرها من الانتهاكات القائمة على الميول الجنسية والهوية الجنسية

يجرم قانون العقوبات السلوك الجنسي المثلي بالتراضي إذا كان أولئك المنخرطون في هذا السلوك أقل من ١٨ عاماً ، في حين أنه لا يجرم أي أنشطة مثلي الجنس بين البالغين. على الرغم من التهديدات والعنف المتكررة التي تستهدف المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وثنائيي الجنس (LGBTQI +) ، وتحديدًا الرجال المثليين ، أخفقت الحكومة في التعرف على المهاجمين أو اعتقالهم أو مقاضاتهم أو حماية الأفراد المستهدفين. سعت بعض الأحزاب السياسية إلى تبرير هذه الهجمات ، وكثيراً ما رفض المحققون استخدام إجراءات التحقيق المناسبة. كما واجه أفراد LGBTQI + الترهيب والتهديد والعنف والتمييز ، وأفاد أفراد LGBTQI + أنهم لا يستطيعون العيش علانية دون خوف من العنف على أيدي أفراد الأسرة أو المعارف أو الغرباء.

في يونيو / حزيران ، اختفت امرأة متحولة جنسياً تُدعى ميشو ، تُعرف أيضاً باسم شكيب ، في سيدكان أثناء محاولتها استعادة وثائق من والدها لتجديد جواز سفرها. أفادت جهات اتصال بمنظمات غير حكومية بأن والدها وشقيقها قتلوا ميشو ، لكن حكومة إقليم كردستان لا تزال تحقق في القضية ولم تصدر أوامر اعتقال حتى ٢٢ ديسمبر / كانون



الأول. أطلقت قوات الأمن عملية لاعتقال «المشتبه بهم» من مجتمع الميم في مدينة السليمانية. وقال مشرف العمليات بشتيوان بهادين لوسائل الإعلام المحلية إن قوات الأمن اعتقلت من اشتبهت في أنهم من مجتمع الميم بتهمة الفجور واستخدمت مصطلحات مهينة لوصف المجتمع. أصدرت حكومة إقليم كردستان في وقت لاحق بياناً نفت فيه استهداف أفراد من مجتمع الميم وأعلنت أن قوات الأمن كانت تفكك عصابات جنسية تجارية. وفقاً للمنظمات غير الحكومية ، فإن الأشخاص في الدولة الذين تعرضوا للتمييز الشديد والتعذيب والإصابة الجسدية والتهديد بالقتل على أساس التوجه الجنسي الحقيقي أو المتصور ، والهوية والتعبير الجندري ، والخصائص الجنسية لم يكن لديهم أي سبيل للطعن في هذه الأفعال عن طريق المحاكم أو الحكومة. المؤسسات. خلال العام ، واجهت منظمة راسان غير الحكومية في إقليم كردستان العراق ثلاث دعاوى قضائية ، بما في ذلك دعوى رفعها مسؤولو السليمانية في مديرية المنظمات غير الحكومية في حكومة إقليم كردستان ، والتي زعمت أن راسان انتهك شروط لوائح المنظمات غير الحكومية وتسجيلها (للعمل على العنف القائم على النوع الاجتماعي وشؤون المرأة) من قبل تقديم الخدمات والدعوة لأفراد مجتمع الميم. ظل القرار معلقاً حتى نهاية العام.

أعمال عنف أو تمييز مجتمعي آخر

شمل سكان البلاد العرب والكرد والتركماني والشبك ، بالإضافة إلى أفراد الأقليات العرقية والدينية ، بما في ذلك الكلدان والآشوريين والأرمن والبيزيديين والصابئة المندائيين والبهائيين والكاكائيين وعدد قليل جدًا من اليهود. كان في البلاد أيضًا مجتمع روماني صغير (دوم) ، بالإضافة إلى ما يقدر بنحو ١/٥ إلى ٢ مليون مواطن من أصل أفريقي يقيمون بشكل أساسي في البصرة والمحافظات المجاورة.

نظرًا لارتباط الدين والسياسة والعرق ارتباطًا وثيقًا ، كان من الصعب تصنيف العديد من حوادث التمييز على أنها تستند فقط إلى الهوية العرقية أو الدينية.

لا يسمح القانون لبعض الجماعات الدينية ، بما في ذلك البهائية والزرادشتية والكاكائية ، بالتسجيل تحت دياناتهم المعترف بها ، والتي ، على الرغم من الاعتراف بها في إقليم كردستان العراق ، ظلت غير معترف بها وغير قانونية بموجب القانون العراقي الفيدرالي.

كما يحظر القانون على المسلمين التحول إلى دين آخر. نادرًا ما تم تطبيق هذا القانون في إقليم كردستان العراق ، وكان يُسمح للأفراد عمومًا بالتحول إلى معتقدات دينية أخرى دون تدخل من حكومة إقليم كردستان (انظر القسمين ٢.د. والقسم ٦ ، الأطفال).



**DEMOCRACY
HUMAN
RIGHTS
LABOR**
U.S. DEPARTMENT OF STATE

استهدفت القوات الحكومية ، ولا سيما بعض مجموعات الحشد الشعبي ، وميليشيات أخرى أعضاء الأقليات العرقية والدينية ، كما فعل مقاتلو داعش النشطون المتبقون.

استمر التمييز في تأجيج التوترات العرقية

والطائفية في المناطق المتنازع عليها على مدار العام. استهدفت القوات الحكومية ، ولا سيما مجموعات معينة من قوات الحشد الشعبي ، أفراد الأقليات العرقية والدينية ، كما فعل مقاتلو داعش النشطون المتبقون.

قامت بعض القوات الحكومية ، بما في ذلك وحدات الحشد الشعبي ، بتهجير الأفراد قسرًا بسبب الانتماء المفترض إلى داعش أو لأسباب عرقية - طائفية. في يناير / كانون الثاني ، أنشأ مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي هاشتاغ «العدالة لديالي» ، ردًا على تقرير نشرته منظمة غير حكومية محلية سلت الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الميليشيات ضد السنة وغيرهم من أفراد الأقليات في المناطق المتنازع عليها. وشملت الانتهاكات إدارة مراكز احتجاز خارجة عن القانون ، وابتزاز التجار ، ومصادرة الممتلكات المملوكة لأفراد الأقليات ، وفرض رسوم على الأسواق المحلية.

يعيش العديد من الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي ، وبعضهم عديمي الجنسية ، في فقر مدقع مع ارتفاع معدلات الأمية والبطالة.

لم يكونوا ممثلين في السياسة ، ولم يشغل أعضاؤها مناصب حكومية رفيعة. علاوة على ذلك ، ذكروا أن التمييز يمنعهم من الحصول على عمل حكومي. كافح أفراد المجتمع أيضًا للحصول على تعويضات عن الأراضي التي تم الاستيلاء عليها منهم خلال الحرب العراقية الإيرانية.

القسم ٧. حقوق العمال

أ. حرية تكوين الجمعيات والحق في المفاوضة الجماعية

ينص الدستور على حق المواطنين في تكوين النقابات والجمعيات المهنية والانضمام إليها. ومع ذلك ، يحظر القانون تشكيل نقابات مستقلة عن الاتحاد العام لعمال العراق الذي تسيطر عليه الحكومة وفي أماكن العمل التي تضم أقل من ٥٠ عاملاً.

لا يحظر القانون التمييز ضد النقابات ولا ينص على إعادة العمال المطرودين من العمل بسبب نشاط نقابي. يسمح القانون للعمال باختيار ممثلين للمفاوضة الجماعية ، حتى لو لم يكونوا أعضاء في نقابة ، ويمنح العمال الحق في أن يكون لديهم أكثر من نقابة واحدة في مكان العمل. كما يعتبر القانون الأفراد العاملين في الشركات المملوكة للدولة (والتي تشكل حوالي ١٠٪ من القوة العاملة) موظفين في القطاع العام.

واصلت منظمات المجتمع المدني الضغط من أجل قانون النقابات العمالية لتوسيع حقوق النقابات
يجوز لموظفي القطاع الخاص في مواقع العمل التي توظف أكثر من ٥٠ عاملاً تشكيل لجان عمالية ، أي التقسيمات الفرعية للنقابات ذات الحقوق المحدودة ، لكن معظم شركات القطاع الخاص توظف أقل من ٥٠ عاملاً.



تتمتع محاكم العمل بسلطة النظر في انتهاكات قانون العمل والنزاعات ، ولكن لم تتوفر معلومات بشأن الإنفاذ ، بما في ذلك ما إذا كانت الإجراءات سريعة أو فعالة أو ما إذا كانت العقوبات متناسبة مع تلك الخاصة بالقوانين الأخرى التي تنطوي على إنكار الحقوق المدنية ، مثل التمييز. وأفاد المضربون والقادة النقابيون بأن مسؤولين حكوميين هددوهم ومضايقتهم.

يسمح القانون بالمفاوضة الجماعية والحق في الإضراب في القطاع الخاص ، على الرغم من أن السلطات الحكومية انتهكت أحياناً حقوق المفاوضة الجماعية لموظفي القطاع الخاص. تمكنت بعض النقابات من لعب دور داعم في النزاعات العمالية وكان لها الحق في المطالبة بالتحكيم الحكومي.

ب. حظر العمل الجبري أو الإجباري

يحظر القانون جميع أشكال العمل الجبري أو الإجباري ، بما في ذلك العبودية والمديونية والاتجار بالبشر ، لكن الحكومة لم تراقب القانون أو تطبقه بشكل فعال. لم تكن العقوبات متناسبة مع تلك المنصوص عليها في الجرائم الخطيرة المماثلة مثل الاختطاف.

أخضع أرباب العمل المهاجرين الأجانب ، لا سيما عمال البناء وحراس الأمن وعمال النظافة وعمال الإصلاح

وخدم المنازل ، لظروف تشير إلى العمل الجبري ، مثل مصادرة جوازات السفر والهواتف المحمولة وبطاقات الصراف الآلي وغيرها من وثائق السفر والهوية ؛ قيود على الحركة والاتصالات ؛ الإيذاء الجسدي والتحرش الجنسي والاعتصاب ؛ حجب الأجور ؛ والعمل الإضافي القسري. كانت هناك حالات توقف فيها أصحاب العمل عن الدفع على العقود ومنعوا الموظفين الأجانب من مغادرة موقع العمل.

أخضع أرباب العمل النساء للخدمة المنزلية القسرية من خلال الزواج بالإكراه والتهديد بالطلاق ، وكانت النساء اللاتي هربن من هذه الزيجات أو طلقهن أزواجهن عرضة للوصم الاجتماعي وزيادة تعرضهن لمزيد من العمل الجبري. كانت النازحات والنساء غير المتزوجات والأرامل عرضة بشكل خاص للاستغلال الاقتصادي وظروف العمل التمييزية.

ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن الاستخدام

يحظر الدستور والقانون جميع أسوأ أشكال عمل الأطفال ويجرمانهما. لم تكن العقوبات على الانتهاكات متناسبة مع العقوبات المفروضة على الجرائم الخطيرة المماثلة الأخرى ، مثل الاختطاف. تفتقر الحكومة إلى البرامج التي تركز على مساعدة الأطفال المتورطين في أسوأ أشكال عمل الأطفال ، بما في ذلك التسول القسري والاستغلال الجنسي التجاري ، أحياناً بسبب الاتجار بالبشر.



**DEMOCRACY
HUMAN
RIGHTS
LABOR**
U.S. DEPARTMENT OF STATE

قدرت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في حكومة إقليم كردستان أن عدة مئات من الأطفال يعملون في إقليم كردستان العراق ، في كثير من الأحيان كبائعين جائلين أو متسولين ، مما يجعلهم معرضين بشكل خاص لسوء المعاملة. قامت الوزارة بتشغيل خط ساخن على مدار ٢٤ ساعة للإبلاغ عن انتهاكات العمل ، بما في ذلك عمالة الأطفال ، والتي تلقت ما يقرب من ٢٠٠ مكالمة في الشهر.

في المناطق الخاضعة لسلطة الحكومة المركزية ، الحد الأدنى لسن العمل هو ١٥. يحدد القانون ساعات العمل للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ إلى سبع ساعات في اليوم ويحظر العمل في العمل الذي يضر بالصحة أو السلامة أو الأخلاق لأي شخص يقل عمره عن ١٨ عامًا.

لا ينطبق قانون العمل على الأحداث (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٨ عامًا) الذين يعملون في شركات مملوكة للعائلات تنتج سلعة للاستخدام المنزلي حصرياً. نظرًا لأن الأطفال العاملين في المؤسسات العائلية معفون من بعض تدابير الحماية في قانون العمل فيما يتعلق بظروف العمل ، فقد وردت تقارير عن قيام أطفال بأعمال خطيرة في شركات مملوكة للعائلات.

يُلزم القانون أصحاب العمل بتحمل تكلفة الفحوصات الطبية السنوية للأحداث العاملين. لا يُطلب من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٥ عامًا الذهاب إلى المدرسة ، لكن لا يُسمح لهم بالعمل.

وتشمل العقوبات الحبس من ٣٠ يومًا إلى ستة أشهر وغرامة) تضاعف في حالة تكرار المخالفة. كانت البيانات حول عمالة الأطفال محدودة ، لا سيما فيما يتعلق بأسوأ أشكال عمل الأطفال ، مما حد من تطبيق الحماية القانونية القائمة. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مكلفة بإنفاذ القانون الذي يحظر عمل الأطفال في القطاعين العام والخاص ،

واتخذت وكالات إنفاذ قانون العمل إجراءات لمكافحة عمالة الأطفال. وجود ثغرات في سلطات وعمليات الوزارة أعاقت إنفاذ قانون العمل ، بما في ذلك العدد غير الكافي لمفتشي العمل ، سلطة تقييم العقوبات ، وتدريب مفتشي العمل. استمرت عمليات التفتيش واستؤنفت في المناطق المحررة من داعش ، ولكن بسبب العدد الكبير من النازحين داخلياً ، فضلاً عن قيود القدرات والتركيز على الحفاظ على الأمن ومحاربة الإرهاب ، كانت جهود مسؤولي إنفاذ القانون ومفتشي العمل لرصد هذه الممارسات غير فعالة. يعتبر التعليم في IKR إلزامياً حتى سن ١٥ عامًا ، وهو أيضاً الحد الأدنى لسن العمل القانوني. وفقاً للجنة المستقلة لحقوق الإنسان في حكومة إقليم كردستان ، أدى تدفق اللاجئين والنازحين داخلياً ، ونقص الوعي الاجتماعي ، والأزمة الاقتصادية ، وارتفاع معدلات البطالة إلى ارتفاع في عمالة الأطفال في إقليم كردستان العراق.

د. التمييز فيما يتعلق بالتوظيف والمهن

ينص الدستور على أن جميع المواطنين متساوون أمام القانون دون تمييز على أساس الجنس أو العرق أو العرق أو الأصل أو اللون أو الدين أو العقيدة أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي. يحظر القانون التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو الأصل الاجتماعي أو الرأي السياسي أو اللغة أو الإعاقة أو الوضع الاجتماعي. كما يحظر أي شكل من أشكال التحرش الجنسي في مكان العمل. لم تطبق الحكومة القانون بشكل فعال. كانت العقوبات متناسبة مع القوانين المتعلقة بالحقوق المدنية ، مثل التدخل في الانتخابات. يحد قانون العمل من عمل المرأة خلال ساعات معينة من اليوم ولا يسمح لها بالعمل في



وظائف تعتبر خطيرة أو شاقة.

يجب على المرأة الحصول على إذن من قريب ذكر أو ولي أمر قبل منحها بطاقة تعريف الأحوال المدنية للوصول إلى العمل.

على الرغم من الضمانات الدستورية ، لا توجد قوانين تحظر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية أو الحسية أو الذهنية أو العقلية ، وكان لديهم فرص محدودة للتوظيف. أفادت المنظمات غير الحكومية المحلية أنه على الرغم من تبني الحكومة لاستراتيجية طويلة الأجل للتنمية المستدامة للأشخاص ذوي الإعاقة ، فإن تنفيذ أهداف البرنامج ظل ضعيفاً طوال العام.

لا يحظر القانون التمييز على أساس العمر أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية أو الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية أو غيره من الأمراض المعدية. يسمح القانون لأصحاب العمل بإنهاء عقود العمال عند بلوغهم سن التقاعد ، وهو أقل بمقدار خمس سنوات بالنسبة للنساء. يمنح القانون العمال العرب المهاجرين نفس الوضع الذي يتمتع به المواطنون ، لكنه لا يوفر نفس الحقوق للعمال المهاجرين غير العرب ، الذين واجهوا شروطاً أكثر صرامة للإقامة والعمل. يحق للاجئين وطالبي اللجوء قانوناً العمل في القطاع الخاص. لا تعترف الحكومة المركزية بوضع اللاجئين الفلسطينيين ، لكن حكومة إقليم كردستان تعترف بذلك.

يُسمح للفلسطينيين بالعمل في القطاع الخاص ولكن يُطلب منهم تجديد وضعهم سنويًا. تمكن اللاجئون السوريون من الحصول على تصاريح الإقامة والعمل وتجديدها في كل من مخيمات اللاجئين وإقليم كردستان العراق ، وإن لم يكن ذلك في باقي أنحاء البلاد. اعتقلت السلطات لاجئين يحملون تصاريح إقامة في إقليم كردستان العراق ممن سعوا للعمل خارج المنطقة وأعادتهم إلى إقليم كردستان العراق.

يعيش العديد من الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في فقر مدقع وكان قرابة ٨٠ في المائة من الأميين ؛ أكثر من ٨٠ في المائة كانوا عاطلين عن العمل. وبحسب بعض المصادر ، فإنهم يشكلون ١٥ إلى ٢٠ في المائة من سكان منطقة البصرة البالغ عددهم ٢/٥ مليون نسمة. لم يتم تمثيلهم في السياسة ، ولم يتقلدوا مناصب حكومية رفيعة ، وذكروا أن التمييز يمنعهم من الحصول على وظائف حكومية.

خلال العام كانت هناك تقارير عديدة بشأن تعرض العمال المهاجرين من البلدان الأفريقية للعنف الشديد ، وإجبارهم على العمل في الدعارة ، والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.

واجه الأشخاص عديمو الجنسية التمييز في التوظيف والحصول على التعليم. لم يكن العديد من الأشخاص



**DEMOCRACY
HUMAN
RIGHTS
LABOR**
U.S. DEPARTMENT OF STATE

عديمي الجنسية قادرين على التسجيل للحصول على بطاقات الهوية ، مما منعهم من الالتحاق بالمدارس العامة ، وتسجيل الزيجات ، والحصول على بعض الخدمات الحكومية. كما واجه الأفراد عديمو الجنسية صعوبة في الحصول على وظائف في القطاع العام ويفتقرون إلى الأمن الوظيفي.

حدث التمييز في التوظيف والمهن فيما يتعلق بالنساء والعمال الأجانب وأفراد الأقليات

(انظر القسم ٦). في مايو ، أفادت لجنة مجلس النواب للعمل والشؤون الاجتماعية أن ١/٥ مليون عامل أجنبي ، معظمهم يعملون في حقول النفط والشركات المملوكة للدولة ، قد أدى إلى زيادة معدل البطالة. اعتبارًا من مايو ، كان سبعة ملايين شخص عاطلين عن العمل.

كان هناك أكثر من ١٥ اتحادًا وجمعية ونقابة في إقليم كردستان العراق.

جميع رؤساء الاتحادات والنقابات من الرجال ، لكن أعضاء مجلس الإدارة من النساء. كان لكل نقابة لجنة نسائية منفصلة لشؤون العاملات. وبحسب ما ورد تلقت اللجنة الدعم من المنظمات غير الحكومية المحلية لدعم المساواة بين الجنسين وتعزيز قيادة النقابات النسائية في إقليم كردستان العراق.

ه. شروط العمل المقبولة

قوانين الأجور وساعات العمل:

كان الحد الأدنى الوطني للأجور ، الذي حدده قانون العمل الفيدرالي ، فوق خط الفقر. يحدد القانون يوم العمل القياسي بثمانين ساعة ، مع فترات راحة واحدة أو أكثر يبلغ مجموعها ٣٠ دقيقة إلى ساعة واحدة ، وأسبوع العمل

القياسي بـ ٤٨ ساعة.

يسمح القانون بما يصل إلى أربع ساعات من العمل الإضافي في اليوم ويتطلب أجرًا إضافيًا مقابل العمل الإضافي. بالنسبة للعمل الصناعي ، يجب ألا يتجاوز العمل الإضافي ساعة واحدة في اليوم. تختص وزارة العمل بالأمر المتعلقة بالأجور ، والسلامة والصحة المهنية ، وعلاقات العمل. لم تطبق الحكومة بشكل فعال اللوائح التي تحكم الأجور أو ظروف العمل. ولا تتناسب العقوبات المفروضة على المخالفات مع تلك المتعلقة بالجرائم المماثلة مثل الاحتيال.

السلامة والصحة المهنية:

تضع الحكومة معايير السلامة والصحة المهنية (OSH) المناسبة للصناعات الرئيسية. عمل موظفو الصحة والسلامة المهنية بالوزارة في جميع أنحاء البلاد. ينص القانون على أنه بالنسبة للأعمال الخطرة أو المرهقة ، يجب على أصحاب العمل تقليل ساعات العمل اليومية. يكفل القانون للعمال الحق في إخراج أنفسهم من وضع يهدد صحتهم وسلامتهم دون المساس بعملهم ، لكنه لا يوسع هذا الحق ليشمل موظفي الخدمة المدنية أو العمال المهاجرين ، الذين يشكلون معًا غالبية القوى العاملة في البلاد. من غير الواضح ما إذا كانت مسؤولية تحديد المواقع غير الآمنة تقع على عاتق خبراء الصحة والسلامة المهنية وليس العمال. لم

تكن العقوبات على انتهاكات السلامة والصحة المهنية متناسبة مع العقوبات المفروضة على جرائم مثل الإهمال.

أدى الإطار القانوني والتنظيمي ، جنبًا إلى جنب مع ارتفاع مستوى العنف وانعدام الأمن في البلاد ، وارتفاع معدلات البطالة ، والقطاع غير الرسمي الكبير ، والافتقار إلى معايير عمل



هادفة ، إلى ظروف متدنية للعديد من العمال. تحدث إصابات في مكان العمل بشكل متكرر ، لا سيما بين العمال البيديين ؛ ومع ذلك ، لم تتوفر بيانات عن العدد المحدد لحوادث العمل التي أدت إلى الوفاة أو الإصابة الخطيرة. في فبراير ، أفادت مديرية الدفاع المدني عن وفاة ثلاثة من عمال الصرف الصحي الذين استنشقوا غاز الميثان عن طريق الخطأ أثناء تنظيف فتحات تصريف المياه. وعزت المديرية الحادث إلى عدم الالتزام بإرشادات الصحة والسلامة المهنية.

القطاع غير الرسمي:

أدى الافتقار إلى الإشراف والمراقبة على عقود العمل إلى جعل العمال الأجانب والمهاجرين عرضة لظروف العمل الاستغلالية والمعاملة التعسفية. أفادت المنظمات غير الحكومية المحلية أن الآلاف من العمال المهاجرين واجهوا ظروف عمل سيئة خلال جائحة COVID-19 ، بما في ذلك التسريح غير القانوني للعمال والتشرد والأجور غير المدفوعة والاستغلال الجنسي. في أغسطس / آب ، ألفت لجنة العمل والشؤون الاجتماعية والهجرة والمهاجرين التابعة لمجلس النواب باللوم على العمال الأجانب «غير الشرعيين» في ارتفاع معدلات البطالة.

المرصد AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk